جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
قسم الحقوق

مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة الحقوق

التخصص: قانون إداري

دور الإعلام الرقمي في إرساء الشفافية على ضوء قانون الإعلام

من إعداد الطالبين:
– بوعزة ياسين.
– بوعلي يوسف

إشراف الأستاذ:
أ– بلجيلالي خالد

لجنة المناقشة:

الأعضاء	الرتبة	الصفة
–أ / شاشوا نور الدين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
–أ / بلجيلالي خالد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
–أ/ حبشي لزرق	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
–د/ حسناوي سليمة	أستاذة محاضرة. "أ"	عضوا مدعوا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

سورة التوبة الآية 105

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي المتواضع، والذي منحنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى معاني التقدير والامتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف "**بلجيلالي خالد**" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

نسأل الله عز وجل أن يوفقه ويوفقنا لما يحب ويرضى ولما فيه خير للعباد والبلاد، كما نتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، ولكل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

كما لا ننسى في الأخير أن نشكر أساتذة قسم الحقوق، وكل من قدم لنا يد العون ولو بكلمة طيبة ولكل الزملاء والزميلات.

إهداء

إلى من رضاها غايتي وطموحي، فأعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر...!

إلى باعثة العزم والتصميم والإرادة، صاحبة البصمة الصادقة في حياتي ...!

إلى من سهرت ليال طويلة من أجل راحتي، ومن استيقظت فجرا من أجل الدعاء لي ...!

أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح، السند والقوة ...!

والدي الغالي أطال الله في عمره.

الى الذين لم يقصروا معي بشيء و من منحوني كل ما اريده ....!

جدي و جدتي اطال الله في عمرهما

الي الذين كانوا سندي في الحياة اخوتي ....!

فاروق , أشرف , فيصل .

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال و خاصة العم " بوعزة صديق "، من إخوة وأخوات

خاصة "زملائي أعضاء النادي العلمي رواد القانون " بارك الله فيهم جميعا وحفظهم.

إلى أحبائي الذين قاسموني كل اللحظات : عشار عبدالحميد , ديبة زرقة حبيبة , فنديل ايمان،

رعاهم الله ووفقهم.

بوعزة ياسين.

إهداء

إلى من أفضلها على نفسي، فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام.

(أمي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه.

صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته.

(والدي العزيز).

إلى أصدقائي وجميع من وقفوا بجواري ويساعدونني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أقدم لكم هذا البحث، وأتمنى أن يحوز على رضاكم.

بوعلي يوسف

قائمة المختصرات

ط: الطبعة.

ص: الصفحة.

ج: الجزء .

ج ر ج ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

مقدمة

مقدمة

لقد امتدت آثار التقدم التكنولوجي والرقمي بالقرن الحالي إلى مختلف القطاعات الحيوية بما فيها قطاع الإعلام بشكل أدى إلى إحداث تغييرات جذرية في المشهد الإعلامي العالمي، والتوجه نحو الإعلام الرقمي وهو ما أدى إلى بروز تحولات كبرى مست مختلف جوانب الحياة، خاصة وأن تطور قطاع الإعلام وتكريس حق الاعلام وتعزيز العلاقة بين الدولة ومؤسساتها والمواطنين، والربط بين الإعلام الرقمي والشفافية والحكم الراشد الذي يعد ركيزة أساسية في بناء مجتمع ديمقراطي عصري تشاركي يضمن ممارسة الحقوق والحريات العامة، والمساهمة في تكريس مبادئ التنمية المستدامة لتحقيق نمو شامل مستدام.

والإعلام الرقمي بمختلف أدواته وقدراته التفاعلية يقدم إمكانيات غير مسبوقة تساهم في تمكين الأفراد والهيئات من الوصول إلى المعلومات ونشرها بشكل سريع وواسع النطاق، وتبعا لذلك أضحى بإمكان الهيئات والأفراد الوصول إلى مختلف البيانات والمعلومات بضفة رقمية مقارنة بالنظام التقليدي في مجال الإعلام بشكل ساهم في كسر حواجز الاحتكار المعلوماتي والكشف عن المسائل وتسيير الشؤون العامة في المجتمع.

ولعل ما يعزز أهمية دور الاعلام الرقمي خاصة في قانون الإعلام الحديث بهدف تنظيم النشاط الإعلامي بمختلف مظاهره والتركيز على حرية الصحافة وتبني مفاهيم جديدة خاصة بالإعلام الرقمي، الذي يساهم في تعزيز دور الوسائط والمنصات الرقمية على شبكة الانترنت لتمكين الأفراد الاطلاع على البيانات والمعلومات الخاصة بتسيير الشؤون العامة في المجتمع، وسياسة الدولة، وإعطائهم فرصة التعبير عن آرائهم ونشر الحقائق والمعلومات في حدود ما يسمح به القانون، وتكمن قوة الإعلام الرقمي في القدرة على خلق بيئة تفاعلية متنوعة تسمح للجمهور بالمشاركة الفعالة في نقل الأحداث وتفسيرها واستقبال المعلومات الخاصة بالسياسة العامة في الدولة والنتائج المحققة، وهو أمر يساهم في تعزيز الشفافية ويمكّن الجمهور من ممارسة دوره التوجيهي والرقابي والتشاركي كشريك فعال للدولة في تسيير الشؤون العامة.

وما يميز تبني نظم الإعلام الرقمي السرعة في نشر المعلومات وتحديثها والمساهمة في نقل الأحداث فور وقوعها بشفافية، مما يقلل فرص التلاعب بالمعلومات أو البيانات أو تأخيرها والفساد بمختلف صوره، وبروز أهمية الدور الذي أصبحت تلعبه الوسائط ووسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز ممارسة حق الاعلام وحرية التعبير بما يتماشى مع التشريع والتنظيم المعمول بهما، وتمكين الدولة والأفراد بشفافية متابعة قضايا المجتمع والسياسة العامة في الدولة، هذا فضلا على زيادة الوعي لدى المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم وأهمية دورهم في المجتمع، وتعريفهم بالقوانين والتشريعات التي تحكمهم سواء عبر المدونات والمواقع الإخبارية الرسمية والمستقلة والمنتديات النقاشية والتحليلات القانونية لتمكين الأفراد والهيئات فهم التشريعات والسياسة العامة التي تنتهجها الدولة والتحديات التي تشهدها الدولة داخليا واقليميا، ويعد العلم بقانون الإعلام وآليات تنفيذه وضوابط ممارسة حق الاعلام وحرية التعبير ومستجدات ذلك لتفادي أي مسؤوليات ناجمة عن سوء أو اساءة استعمال ذلك الحق بخلاف الأحكام المحددة قانونا.

كما يشكل الإعلام الرقمي وسيلة هامة لتعزيز الشفافية والحد من مختلف مظاهر الفساد الذي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على المجتمع أو حتى في علاقة الادارة بالمواطن في حدود ما يسمح به القانون، وتمكين الأفراد والفاعلين الاعلاميين الكشف عن تجاوزات السلطة أو الفساد والمساهمة في تعزيز الشفافية في التسيير العمومي والرقابة والمحاسبة والمساءلة كمتطلبات لتعزيز الحكم الراشد.

وما يضفي أهمية على هذه الدراسة الحاجة الملحة لفهم الأسس العامة والضوابط القانونية لممارسة حق الاعلام وحرية التعبير والرأي وحرية الصحافة في قانون الإعلام الحالي، وذلك بالنظر إلى تطور قطاع الاعلام والتغير الجذري لوسائل ممارسة الأنشطة الإعلامية والتوجه نحو الاعتماد على تقنيات وتكنولوجيا الاعلام الحديثة والرقمية والاستفادة من مزاياها في إدارة وتسيير الشؤون العامة في المجتمع وعصرنة مختلف القطاعات لاسيما قطاع الإعلام الرقمي باعتباره أحد المعايير الأساسية للشفافية في قياس مدى نزاهة وفعالية الحكومات والمؤسسات وأداة فعالة

لممارسة أعمال المتابعة والمراقبة ومرافقة تجسيد السياسة العامة للدولة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من مختلف مظاهر الفساد وتعزيز المساءلة والتشاركية.

وتكمن أهداف دراسة موضوع دور الإعلام الرقمي في إرساء مبدأ الشفافية في ظل قانون الإعلام في تبيان الأسس العامة للإعلام الرقمي في التشريع الجزائري من خلال مفهوم الإعلام الرقمي وتبيان أهميته والتنظيم القانوني الخاص به، وبيان نطاقه وابراز دور الاعلام الرقمي في تكريس المبادئ العامة للتنمية المستدامة والحد أو الوقاية من مختلف صور الفساد.

وقد تعددت الأسباب التي دفعت إلى اختيار موضوع دور الإعلام الرقمي في إرساء مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة في ظل التعديل الدستوري لعام 2020، وقانون الإعلام الجديد، بين الأسباب الذاتية والموضوعية، هذه الأخيرة تتمحور حول زيادة الاهتمام العالمي بالشفافية والاعلام الرقمي بما في ذلك الجزائر الذي حرصت دائما على تعزيز حرية التعبير و حرية الرأي ، والحق في الحصول على المعلومة، والشفافية، وضمان ممارسة حق الاعلام لاسيما ما تعلق بالمستجدات التي جاء بها قانون الاعلام الجديد، كما أن الأهمية المتزايدة للإعلام الرقمي في مجتمعاتنا الحديثة تتطلب دراسة معمقة لفهم دوره في تعزيز الشفافية، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك فجوة في الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع، خاصة في السياق العربي، مما يجعل من هذه الدراسة إضافة قيمة للمجال الأكاديمي.

أما الأسباب الذاتية فقد ارتبطت بالميول الشخصي للبحث في الدراسات القانونية التي تعنى بالحقوق والحريات العامة والأنشطة العامة بما فيها ممارسة حق الاعلام الرقمي في ظل قانون الاعلام الجديد، هذا فضلا على التوصل خلال مراحلنا التعليمية بأهمية الدور الذي يلعبه الاعلام بمختلف صوره بما فيها الاعلام الرقمي كوسيلة فعالة لإعلام الهيئات والافراد بكل ما يتعلق بالدولة والتسيير العمومي.

ومن بين الصعوبات التي اعترضتنا خلال بحثتنا في هذا الموضوع تشعب الموضوع وتعدد مجالاته وهو ما جعلنا أمام تحدي لإجراء دراسة قانونية لموضوع دور الاعلام الرقمي في إرساء الشفافية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة.

- صعوبة تجميع المادة العلمية المتعلقة بموضوع دور الإعلام الرقمي في إرساء مبدأ الشفافية في ظل قانون الإعلام الجديد، وهو ما جعلنا نعتمد في بعض الحالات على دراسات مقارنة.
- قلة الدراسات القانونية الجزائرية التي تناولت دور الاعلام الرقمي في تعزيز مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة من جانبها القانوني.
- الاعتماد في بعض الحالات على بعض الدراسات المنشورة عبر الوسائط الرقمية التي اصبحت وسيلة فعالة لنشر الابحاث والدراسات.

وعن حدود هذه الدراسة يتحدد نطاق دراسة دور الإعلام الرقمي في إرساء مبدأ الشفافية في ظل الدساتير الجزائرية لاسيما ما تعلق بالتعديل الدستوري لعام 2020، وقوانين الاعلام كالقانون رقم 82-01 المؤرخ في 1982 المتضمن قانون الاعلام المعدل، وقانون الإعلام رقم 90-07 لسنة 1990، والقانون 12-05 لسنة 2012، والاعتماد على القانون رقم 23-14 لسنة 2023.

وبالنظر إلى أهمية موضوع دراستنا وجب علينا طرح اشكالية رئيسية حول:

مدى مساهمة الإعلام الرقمي في إرساء مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة في ظل قانون الإعلام الجديد؟

وانبثق عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات تتمثل في ما يلي:

- **ماذا نعني بمصطلح الإعلام الرقمي وماهي أهميته؟.**
- **فيما يتمثل التنظيم القانوني للإعلام الرقمي، وماهي ضوابط وشروط ممارسته؟.**
- **فيما يتمثل دور الإعلام الرقمي في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة، وما هو دوره في مكافحة الفساد؟.**

للإجابة على هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث برز المنهج الوصفي في مختلف أجزاء الموضوع بغية الوقوف على بعض المفاهيم المتعلقة بالإعلام الرقمي، فيما يظهر المنهج التحليلي في تحليل النصوص القانونية التي عالجت الموضوع، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي من أجل الوقوف على الجزئيات المتعلقة بهذه الدراسة.

ولإعطاء الدراسة قدرها من البحث والتحليل والاجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، تم تقسيم الدراسة إلى فصلي، يتناول الفصل الأول " **الأسس العامة للإعلام الرقمي في التشريع الجزائري** "، الذي تم التطرق فيه إلى **مفهوم الإعلام الرقمي**(المبحث الأول)، ثم **التنظيم القانوني للإعلام الرقمي** في التشريع الجزائري(المبحث الثاني).

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى **الإعلام الرقمي ودوره في إرساء مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة** من خلال التطرق إلى **دور الإعلام الرقمي في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة**(المبحث الاول)، ثم بيان **دور الاعلام الرقمي في الحد من صور الفساد** (المبحث الثاني).

الفصل الأول

الأسس العامة للإعلام الرقمي

في التشريع الجزائري

الفصل الأول

الأسس العامة للإعلام الرقمي في التشريع الجزائري

شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال الإعلام الرقمي وذلك مع تنامي استخدام التكنولوجيا الحديثة وانتشـــار الإنترنت، وتظهر الأســـس العامة للإعلام الرقمي في التشـــريع الجزائري إلى ضبط شروط وضوابط ممارسة الأنشطة الاعلامية المختلفة، والموازنة بينها وبين تمكين الهيئات والأفراد من ممارســة حرية التعبير وحماية الحقوق والحق في الخصــوصــية والأمن الســبيراني، ويأتي ذلك في سياق سعي الجزائر تماشيا مع التطورات العالمية في قطاع الإعلام والتكنولوجيا وضــمان بيئة قانونية تتيح للإعلام الرقمي الفرصــة لتطوير قدراته وأنشــطته من خلال الاعتماد على وســائل وتكنولوجيا الاعلام والاتصــال الحديثة، مع مراعاة القيم والمبادئ الوطنية وتكريس عدة مبادئ تشـــمل عدة جوانب منها، تنظيم المحتوى الرقمي، حقوق النشـــر، مكافحة الجرائم الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، الأمر الذي يعكس اهتمام الدولة بوضع تنظيم قانوني شامل يدعم الابتكار والتطور التقني مع الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع.

ولتحديد الأســس العامة للإعلام الرقمي في التشــريع الجزائري، ســيتم التطرق أولا إلى تحديد مفهوم الإعلام الرقمي (المبحث الأول)، ثم التطرق بالدراســـة التنظيم القانوني للإعلام الرقمي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم الإعلام الرقمي

يمثل الإعلام الرقمي نقلة نوعية في طريقة انتاج ونشـــر المعلومات في العصـــر الحديث، فهو يعتمد على التكنولوجيا الرقمية والإنترنت كوسائط أساسية لنقل المحتوى الإعلامي بأنواعه المختلفة، من نصـوص وصـور وفيديوهات إلى جمهور واسـع وفي زمن قياسـي، هذا التحول الرقمي أتاح فرص هائلة للتواصـل والتفاعل بين الأفراد والمؤسـسـات على مسـتوى عالمي مغيرا بذلك معايير وقواعد اللعبة في عالم الإعلام، إذ يتميز هذا الأخير بسرعة الانتشار والقدرة على الوصـول إلى جمهور متنوع في مختلف أنحاء العالم، بالإضـافة إلى تقديمه من الصـا تفاعلية تتيح للمسـتخدمين ليس فقط اسـتهلاك المحتوى بل المشـاركة في إنتاجه ونشـره خاصـة مع تزايد الاعتماد على الأجهزة الذكية والشبكات الاجتماعية.

سـنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الإعلام الرقمي في المطلب الأول، ونشـأة الإعلام الرقمي في المطلب الثاني، ثم نعرج إلى أهمية الإعلام الرقمي في المطلب الثالث.

المطلب الأول تعريف الإعلام الرقمي

يشـكل الإعلام الرقمي الوعاء الشـامل الذي يضـم العديد من الأقسـام المتنوعة، التي تشـمل الصـــحافة الإلكترونية، الإذاعة الرقمية، وتلفزيون الإنترنت، الملفات والكتب الإلكترونية، والمعلومات المدرجة عبر مختلف الوســائط الرقمية، حيث يحمل الاعلام الرقمي المفهوم الذي يتحدد نطاقه بمختلف الأنشطة الإعلامية والصحفية، الرسمية وغير الرسمية، التي تعتمد على الوســائل والوســائط الرقمية التي تهدف إلى تمكين الهيئات والأفراد بمختلف قضــايا المجتمع والتنمية والأمن تكريسا لحق المواطن في المعلومة، والديمقراطية التشاركية والشفافية في التسيير

العمومي، الأمر الذي أقر عليه خاصة التعديل الدستوري لعام 2016[1]، وأكده التعديل الدستوري لعام 2020 [2].

كما يشير الإعلام الرقمي إلى الأنشطة الاتصالية التي يعتمد على شبكة الإنترنت كوسيلة للتواصل مع جمهور على أوسع نطاق، ويتقاطع الإعلام الرقمي مع الإعلام التقليدي في المحتوى إلى حد كبير وبعض الفنون التحريرية مع الاختلاف في وسائل النشر والاعلام، وهو أمر يجعل الإعلام الرقمي يجمع بين مستويات الاتصال الثلاثة (الذاتية، الشخصية، والجماهيرية) مع تجنب بعض عيوب الاتصال الجماهيري[3].

ويُعرف الإعلام الرقمي بأنه نظام جديد في مجال الاعلام ونشر المحتوى الإعلامي، وكذلك استقباله، بمختلف أشكاله، عبر أجهزة إلكترونية متصلة بالإنترنت أو غير متصلة به قابلة للتحميل والاطلاع، وتتمثل فعالية هذه العملية في التواصل بين المرسل والمستقبل بشكل فعّال، مع العلم أن هناك مرادفات لمفهوم الإعلام الرقمي كالإعلام التفاعلي، الإعلام الشبكي الحي، الوسائط السيبرانية، إعلام الوسائط المتعددة، ولكن أغلبية الفقه والكتاب والشراح أسموه بالإعلام الجديد[4].

ويرى جانب من الفقه بأن الإعلام الرقمي نوع من وسائل الاتصال بين الأفراد يتم عبر الإنترنت وشبكات المعلومات الأخرى، ويستخدم فنون وآليات العمل الإعلامي بالاعتماد على مهارات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات لتكييفها مع البيئة الرقمية والتحول الرقمي، يشمل هذا

---

[1]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الصادر بالقانون رقم 16–01، المؤرخ في 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري. ج. ر العدد (14) المؤرخة في 7 مارس 2016.

[2]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20–442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتضمن التعديل الدستوري، ج. ر العدد (82) بتاريخ 30 ديسمبر 2020

[3]– الشفيع عمر حسنين، الصحافة الإلكترونية، المفهوم والخصائص والانعكاسات، مركز الإمارات للإصدارات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2017، ص 08.

[4]– منصور حسام، الإعلام الرقمي، مفهومه، وسائله، نظرياته، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، المجلد 03، العدد 02، 2022، ص 89.

النوع من الإعلام استخدام النصوص والصوت والصور ومستويات مختلفة من التفاعل مع المتلقين، كما يُستخدم لجمع الأخبار والمعلومات سواء كانت فورية أو غير فورية، ومعالجتها وتحليلها ونشرها بسرعة على جمهور واسع عبر الإنترنت [1].

كما عرف الإعلام الرقمي بأنه وسيلة من الوسائل متعددة الوسائط، تنشر فيها الأخبار والمقالات وكافة الفنون الصحفية والاعلامية عبر شبكة المعلومات الدولية – الإنترنت – بشكل دوري وبرقم مسلسل، باستخدام تقنية عرض الصور والرسوم والصور المتحركة وبعض الميزات التفاعلية، التي تصل إلى القارئ على مختلف الوسائل (حاسوب، هاتف...)، سواء كان لها أصلا مطبوع أو كانت صحيفة إلكترونية خالصة[2].

ولعل ما يميز الإعلام الرقمي اعتباره وسيلة فعالة لتعزيز التفاعل بشكل يتيح للمستخدمين التفاعل مع المحتوى والتعبير عن آرائهم، كما أنه يتميز بالزمنية، حيث لا يقيدها بأوقات محددة، بل يمكن الوصول إلى محتواه في أي وقت، هذا فضلا على اتسامه بالمرونة وسرعة الوصول إليه عبر أجهزة مختلفة كالحواسيب والأجهزة اللوحية الرقمية والهواتف الذكية، وتبرز أهمية الإعلام الرقمي في عالمنا هذا في تجاوزه حدود العالم متجاوزًا القيود الزمانية والمكانية بما يجعله وسيلة فعّالة لنقل المعلومات والتواصل عبر الحدود[3].

المطلب الثاني: نشأة الإعلام الرقمي

نشأ الإعلام الإلكتروني بسبب تطور شبكات الإنترنت وزيادة استخداماتها على مختلف الاصعدة، لتبدأ ملامحه تبرز مع إطلاق خدمات الإنترنت عام 1969 بالولايات المتحدة الأمريكية، أين تم بطلب من وزارة الدفاع الأمريكية تكليف مجموعة من الباحثين إنشاء شبكة

[1]– مروى عصام صلاح، الإعلام الإلكتروني، الأسس وآفاق المستقبل، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2015، ص 165.

[2]– عبد العزيز الشريف، الإعلام الإلكتروني، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2014، ص 18.

[3]– موقع النجاح، الإعلام الرقمي، مفهومه وأهميته وأنواعه، الموقع الإلكتروني : www.annajah.net. : //https، نشر في 15-05-2022، أطلع عليه في 17-04-2024، على الساعة 14:03.

اتصـالات مع ضـمان العمل بها حتى في حالة وقوع هجوم نووي، وقد كانت أول تجربة علمية لربط حاسـوب في لوس أنجلوس بآخر في مدينة منلو بارك عبر خط هاتفي بجامعة كاليفورنيا، تهدف إلى تشغيل الجهازين كنظام اتصال مغلق وتطوير وسائل اتصال فعالة ومضمونة، وبذلك كانت تلك الأبحاث الأساس لبنية تحتية لشبكة الإنترنت العالمية، التي تم اتاحتها امام الجمهور عام 1985، مع تزايد عدد المشتركين بشكل كبير لتصبح أكبر شبكة في تاريخ البشرية[1].

وما تجب الاشـارة إليه أن هذه الابحاث سـاهمت بشـكل كبير في بروز مفهوم جديد للاعلام الإلكتروني أو الرقمي وإطلاق عدد من الصـحف والمجلات الإلكترونية بما شـكل طفرة إعلامية جديدة ارتبطت بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات والوسـائل الرقمية الحديثة، وبروز التطبيقات والمدونات الإلكترونية عبر شـبكات الانترنت وفتح آفاق جديدة للجمهور، وهو ألزم وضـع تنظيم قانوني يؤطر الأنشـطة والممارسـة الاعلامية والرقمية[2]، وبروز اسـتخدام وسـائل الإعلام الإلكترونية تعتمد بشـكل كبير على شـبكات الإنترنت وتقنيات المعلومات والمزايا التي تقدمها كسرعة نقل المعلومات وسهولة الوصول إليها واعتبارها وسيلة مثلى للتواصل التفاعلي[3].

كما يعتمد الإعلام الرقمي كقاعدة عامة على توظيف الوسـائل التقنية الحديثة وتكنولوجيا الاعلام والاتصـال في ممارسـة الأنشـطة الاعلامية والرقمية، وذلك من خلال دمج وسـائل الإعلام الرقمية والتقليدية لتحقيق أهداف متعددة بأسـاليب متنوعة وفعّالة مبتكرة وأكثر تأثير، واتاحة الفرصـة للهيئات وممارسـي الأنشـطة الإعلامية عبر شـبكات الإنترنت فرصـة الاعلام

[1]– محمود عزت، الإعلام الرقمي الجديد، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2015، ص 17.

[2]– الألوكة، الطريق إلى الاعلام الرقمي الجديد، الموقع الالكتروني:

https://www.alukah.net/publications_competitions، أطلع عليه في 04-05-2024، على الساعة 14:07

[3]– معلم بار، محاضرات في مقياس مدخل إلى تاريخ وسائل الإعلام والاتصال، ملقاة على طلبة السنة اولى علوم إنسانية، جامعة العربي التبسي، 2020، ص 18.

والنشر الرقميين لأنشطتهم الإعلامية عبر مختلف الوسائط الرقمية بما يساهم إلى حد كبير في تحسين جودة وتنوع وسائل الإعلام الحديث[1].

وما تجب الإشـــارة إليه أن الإعلام الجديد أو الإعلام الرقمي يشـــير إلى مجموعة من الأســـاليب والانشـــطة الرقمية الجديدة التي تتيح فرصـــة إعلام ونشـــر، وإنتاج واســـتهلاك المحتويات الإعلامية المختلفة عبر مختلف الوسائل الإلكترونية أو الرقمية في شبكات الانترنت، وهو ما أدى إلى بروز مفهوم الإعلام الرقمي وتطور وســـائل بهدف دمج وســـائل الإعلام التقليدية مع القدرة التفاعلية للكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصـــالات وتطبيقات الثورة العلمية التي شـهدها مجال الاتصـال والإعلام، باعتبار أن الثورة التكنولوجية في مجال الاعلام والاتصـال ساهمت إلى حد كبير في تجاوز الحدود الجغرافية والسياسية لدول العالم ، وما تبعه من إحداث تغيير جذري في مفهوم ونطاق العمل الاعلامي ككل، والتركيز على دمج وســـائل الإعلام الرقمية وسائل الإعلام التقليدية لتعزيز التفاعلية وتطوير قطاع الاعلام[2].

ويتفق الدارســـون للإعلام الرقمي في الجزائر على أنه كان هناك تأخر نســـبي مقارنة بالدول العربية الأخرى وحتى الدول الأوروبية، رغم أن أول تجربة مع جريدة "الوطن" كانت في عام 1997، إلا أن الانطلاقة الفعلية للصـحف الخالصـة عبر الإنترنت لم تحدث إلا خلال العقد الأخير، وبناءً على ذلك يمكننا التمييز بين ثلاث مراحل مهمة في تاريخ الإعلام الإلكتروني في الجزائر[3]:

منذ عام 1997 وحتى عام 2005، شـهدت الجزائر مرحلة النشـأة للمواقع الإلكترونية المتعلقة بالصـحف الورقية، حيث بدأت كل صـحيفة ورقية في إطلاق موقعها الإلكتروني

[1]– قينان عبد الله الغامدي، التوافق والتنافر بين الإعلام التقليدي والإعلام الإلكتروني، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الإعلام والأمن الإلكتروني، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، 2012، ص 07.

[2]– قينان عبد الله الغامدي، المرجع نفسه، ص 07.

[3]– إلهام بوثلجي، الإعلام الإلكتروني في الجزائر، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 557.

الخاص، وفي البداية كانت هذه المواقع تقدم محتوى محدوداً يقتصـــر على صـــيغة "PDF"، ولكن مع تطور تقنيات الإنترنت في بداية عام 2000، بدأت الصـــحف في استخدام الوسائط المتعددة بصيغة "html" لتطوير مواقعها.

من عام 2006 حتى عام 2012، شهدت الجزائر مرحلة الانطلاقة للمواقع الإخبارية، حيث ظهرت عدة مواقع على الويب بدون وجود نسـخ ورقية، ومن الملفت للنظر في هذه المرحلة اسـتحوذت المواقع باللغة الفرنسـية على المشـهد الإعلامي، واسـتضـافت في شـركات متخصـصـة في مجال المواقع الإلكترونية في الخارج. ومن بين هذه المواقع، موقع "كل شـــيء عن الجزائر" الذي تم إطلاقه في عام 2007، وتلاه موقع Algérie" focus" في عام 2008.

منـذ عـام 2013 وحتى الوقـت الحـالي، تعيش الجزائر مرحلـة الانتشـــار للإعلام الإلكتروني، حيث تم إطلاق شبكة الإنترنت للجيل الثالث في نهاية عام 2013، وتم تقنين الصـــحافة الإلكترونية لأول مرة في قانون الإعلام لعام 2012، كما شـــهدت هذه المرحلة انتشـاراً كبيراً لمواقع التواصـل الاجتماعي كوسـيلة إعلامية منافسـة للإعلام التقليدي، مما دفع إلى زيادة الاســـتثمار في الإعلام الإلكتروني، ومنذ نهاية عام 2012 وبداية عام 2013، ظهرت مواقع إخبارية على الإنترنت باللغة العربية مثل "ســـبق برس" و "الجزائر 24."

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلام الرقمي نما بشكل متسارع في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وماسـاهم في ذلك هو الانتشـار السـريع للإنترنت رغم تأخرها مقارنة بدول أخرى وارتفاع عدد مسـتخدميها بعد دخول خدمات الانترنت الجيل الثالث والرابع حيث وصـل عدد المشـتركين حسـب تقرير أعدته وزارة البريد والمواصـلات من مليون و 150 ألف (1,154,748) مشترك سنة 2012 إلى أكثر من 42 مليون مشترك (42.924.755) مع مطلع 2019، في حين أحصـت الجزائر شـهر جانفي 2021 ما يقارب 26.35

مليون مستخدم فعلي حسب ما كشف عنه الموقع الإلكتروني" داتاريبورتال "، وهذه المعطيات دفعت بمسؤولي النشر في الصحف للتوجه نحو الطبعات الإلكترونية وتحيينها وتطويرها، على غرار ما قامت به جريدة البلاد والنهار وليبارتي والشروق والخبر، فضلا عن الاستثمار في مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لها لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الزوار في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، كما أن هناك من الصحف من استغنى عن الطبعة الورقية بسبب الأزمة وأبقى على الموقع مثل جريدة الأحداث، وفي المقابل عرفت الساحة نموا ملحوظا لعدد المواقع الإخبارية على الويب، حيث كشف تقرير لوزارة الاتصال سنة 2019 عن إحصاء ما يقارب 65 موقع إخباري على الانترنت وهذا قبل تقنين نشاط هذه الأخيرة[1].

أما خلال سنة 2021 فقد تم تسليم أزيد من 140 وصل استلام لتصريح لمواقع إلكترونية وهذا بغرض توطين مادي ومنطقي مع تمديد اسم النطاق "دي" "زاد" ومنحهم شهادة تسجيل.

وشهد قطاع الإعلام في الجزائر تطورات هامة بعد صدور قانون الإعلام الجديد في عام 2012، حيث فتح هذا القانون المجال أمام الخواص للدخول في مجال الإعلام. جاء هذا القانون كجزء من الإصلاحات الإعلامية والسياسية والاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز حرية التعبير وضمان تنوع الآراء والمعلومات، بالإضافة إلى ذلك، دفع هذا التوجه المشرع إلى وضع آليات قانونية لتنظيم الأنشطة الإعلامية الرسمية وغير الرسمية لضمان نزاهة العمل الإعلامي وشفافيته، وتوجه المشرع أيضًا إلى تجريم الجرائم التي تتم عبر مختلف الوسائط الرقمية على شبكة الإنترنت والتي تؤثر على الحياة الخاصة أو الأمن السيبراني، كما اتخذ قانون الإعلام الجديد خطوات جديدة لتنظيم كل الأنشطة الإعلامية التي تستخدم

[1]– إلهام بوثلجي، المرجع نفسه، 557–558.

شـبكة الإنترنت كمجال لها، حيث أدرجت نصـوصـه أحكامًا جديدة تهدف إلى تحقيق هذا الهدف.

المطلب الثالث: أهمية الإعلام الرقمي

يتميز الإعلام الرقمي بأنه إعلام متعدد الوسائط المعلومات يتم عرضها في شكل مزيج من النص والصـورة والفيديو؛ مما يجعل المعلومة أكثر قوة وتأثيراً، هذه المعلومات هي معلومات رقمية يتم إعدادها وتخزينها وتعديلها ونقلها بشـــكل إلكتروني، كما ويتميز الإعلام الجديد أيضًا بتنوع وسائله وسهولة استخدامها[1].

وتتمثل مميزاته في دمجه للوسـائل المختلفة القديمة والمسـتحدثة في مكان واحد، على منصـــة الكومبيوتر وشـــبكاته وما ينتج عن ذلك الاندماج من تغيير انقلابي للنموذج الاتصـالى الموروث بما يسـمح للفرد العادي إيصـال رسـالته إلى من يريد في الوقت إلى يريد بطريقة واسعة الاتجاهات وليس من أعلى إلى أسفل وفق النموذج الاتصالي التقليدي فضـلا عن تبني هذا الإعلام للتكنولوجيا الرقمية وحالات التفاعلية والتشـعبية وتطبيقات الواقع الافتراضـي وتعددية الوسـائط وتحقيقه لميزات الفردية والتخصـيص وتجاوزه لمفهوم الدولة الوطنية والحدود الدولية[2].

ويضاف إلى هذا هناك العديد من المميزات الاخرى وهي[3]:

1- **تكنولوجيا الإعلام الجديد غيرت أيضًـا بشـكل أسـاسـي من أنماط السـلوك الخاصـة بوسـائل الاتصـال** من حيث تطلبها لدرجة عالية من الانتباه فالمسـتخدم يجب أن يقوم بعمل فاعل .يختار فيه المحتوى الذي يريد الحصول عليه .

[1]- رفعت عارف الضبع، الإعلام الجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب للنشر، مصر، ط 01، 2019، ص 117.

[2]- فتحي حسين عامر، الذكاء الاصطناعي والإعلام الجديد، دار العربي للنشر والتوزيع، 2021، ص 53.

[3]- فتحي حسين عامر، المرجع نفسه، ص 55.

2- **تكنولوجيا الإعلام الجديد أدت أيضًا إلى اندماج وسائل الإعلام المختلفة** والتي كانت في الماضي وسائل مستقلة لا علاقة لكل منها بالأخرى بشكل ألغيت معه تلك الحدود الفاصلة بين تلك الوسائل.

3- **جعلت من حرية الإعلام حقيقة لا مفر منها**، فالشبكة العنكبوتية العالمية مثلا جعلت بإمكان أي شخص لديه ارتباط بالإنترنت أن يصبح ناشرًا وأن يوصل رسالته إلى جميع أنحاء العالم بتكلفة لا تذكر.

4- **الإعلام الجديد هو إعلام متعدد الوسائط حيث أنه أحدث ثورة نوعية في المحتوى الاتصالى** الذي يتضمن على مزيج من النصوص والصور وملفات الصوت ولقطات الفيديو .هذا المحتوى متعدد الوسائط انتشر بشكل هائل خلال السنوات الماضية بشكل خاص عبر ما يعرف بصحافة المواطن وكان له تأثيرات اجتماعية وسياسية وتجارية كبيرة تستلزم التدبر والدراسة[1].

5- **تفتيت الجماهير:** ويقصد بذلك زيادة وتعدد الخيارات أمام مستهلكي وسائل الإعلام والذين أصبح وقتهم موزعا بين العديد من الوسائل مثل المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعية والهواتف الذكية وألعاب الفيديو الإلكترونية بجانب الوسائل التقليدية من صحف وإذاعة وتلفزيون.

6- **غياب التزامنية:** ويقصد به عدم الحاجة لوجود المرسل والمتلقي في نفس الوقت، فالمتلقي بإمكانه الحصول على المحتوى في أي وقت يريده.

7- **الانتشار وعالمية الوصول:** ويقصد بالانتشار شيوعه ووصوله إلى جميع شرائح المجتمع تقريبا، إضافة إلى عالميته وقدرته على تجاوز الحدود الجغرافية.

8- **قابلية التواصل** بصرف النظر عن مواصفات ومقاييس المنشئ للمحتوى.

[1]- عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2011، ص 53.

ويضاف إلى ذلك[1]:

حققت وسائل الإعلام الاجتماعية إيجابيات ربما لم تستطع أن تقدمها وسائل الإعلام التقليدية بسبب محدودية الوسيلة والتفاعلية، ومنها :

1- لا يتطلب تكاليف مادية كبيرة جهاز كمبيوتر، وخط إنترنت .

2- أعطى الناس فرصة للتعبير عن أنفسهم وتقديم تقرير عن عالم كان لا يمكن تصوره حتى وقت قريب جدا .

3- انتشار وجهات النظر مختلفة وحقائق منعت من قبل .

4- جعلت الناس أكثر ثقة في استخدام التكنولوجيا

5- مساعدة الأفراد الذين يفتقرون إلى الثقة في بناء العلاقات الاجتماعية المباشرة ليشرع بمقابلة الأصدقاء والاتصالات عن بعد .

6- عزز التضامن بين الجماعات وأصحاب القضايا المشتركة .

7- ساعد على التغلب على" طغيان المسافة "في مجال الاتصالات على سبيل المثال المغتربين وأهليهم.

8- يساعد الصحفيين في معرفة اتجاهات الرأي العام .

9- ساعد القوى وحركات التحرر على التواصل واستخدمه كمنصة إخبارية في البلدان السلطوية

10- أدوات الإعلام الاجتماعي على حد سواء تنوعا ومرونة .

11- تمكن أي فرد من إنشاء المحتوى الخاص به ومشاركته مع الآخرين بسهولة .

12- تقوم بوظائف الإعلام الإخبار، الترفيه، التسويق.

[1]- يعقوب البرغوثي، النظام الإعلامي الجديد، دار رؤى للنشر والتوزيع، ط01، 2004، ص 115.

وتبدو الاختلافات بين النشاط الإعلامي الرقمي الذي تمارسه الدولة وذلك الذي يمارسه الهواة واضح بعدة جوانب، يتجلى ذلك في الهدف حيث يكون النشاط الإعلامي الرقمي الذي تقوم به الدولة غالبًا موجهًا نحو نشر المعلومات الرسمية وترويج السياسات الحكومية، بغية توجيه الرأي العام لتحقيق أهداف استراتيجية تخدم مصالح الدولة، أما النشاط الإعلامي الرقمي المتعلق بالهواة، فيتميز بتنوع الأهداف التي قد تتضمن الترفيه والتعبير الشخصي والمشاركة المجتمعية، من دون وجود هدف سياسي أو رسمي واضح[1].

كما تلعب الموارد دوراً حاسماً في تحديد جودة وفعالية الوسائل الإعلامية، سواء كانت تابعة للدولة أو من إنتاج الهواة، فوسائل الإعلام التابعة للدولة تتمتع بميزانيات ضخمة تسمح لها بتوظيف فرق عمل متخصصة واستخدام تكنولوجيا متقدمة، مما يسهل عليها الوصول إلى المعلومات الرسمية وتقديم محتوى عالي الجودة والموثوقية، من ناحية أخرى فإن الهواة يعتمدون عادةً على موارد محدودة، وقد يديرون منصاتهم الإعلامية بأنفسهم باستخدام معدات شخصية ومهارات ذاتية، هذا التحدي يمكن أن يؤدي إلى تفاوت كبير في جودة المحتوى والموثوقية، حيث قد لا يكون لديهم الوسائل اللازمة لإنتاج محتوى متطور أو التحقق من صحة المعلومات بشكل كافٍ[2].

ومع ذلك، قد تتميز بعض الوسائل الإعلامية التي تديرها الهواة بالإبداع والروح الابتكارية، وقد تحظى بجماهيرية كبيرة بفضل طابعها الشخصي والمحتوى المميز الذي تقدمه. في النهاية، تبقى جودة المحتوى والمصداقية من أهم العوامل التي تحدد نجاح وفعالية أي وسيلة إعلامية، سواء كانت تابعة للدولة أو منتجة من قبل الهواة[3].

[1]– نهى عاطف، الإعلام الشعبي بين إعلام الدولة ودولة الإعلام، دار العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص 31.

[2] - أميرة قسوم، سامية حمادي، العمل الاعلامي بين الهواية والاحترافية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020–2021، ص 28.

[3]– أميرة قسوم، المرجع نفسه، ص 28.

فيما يتعلق بالتنظيم والاحترافية، تتسم الأنشطة الإعلامية الرسمية بتنظيم عالي واحترافية، حيث توجد هيكلية واضحة للفرق العاملة وتوجيهات تحريرية صارمة ومراجعة دقيقة للمحتوى قبل نشره. بالمقارنة، تكون الأنشطة الإعلامية للهواة أقل تنظيمًا وتعتمد على المبادرة الفردية، مما قد يؤدي إلى وجود أخطاء أو نقص في الجودة بسبب غياب المراجعة والتدقيق.

من حيث المصداقية، يعتبر المحتوى المقدم من قبل الدولة موثوقًا به إلى حد كبير بسبب الموارد والخبرات الكبيرة المتاحة، رغم أنه قد يكون منحازًا لتوجهات الحكومة. في حين أن مصداقية محتوى الهواة تتفاوت وتعتمد على سمعة الشخص أو المجموعة المنتجة للمحتوى، وقد تكون أقل اتساقًا[1].

أما بالنسبة للتفاعل والتواصل، فإن القنوات الإعلامية الرسمية تكون أقل تفاعلاً مع الجمهور وتتبع نهجًا أكثر رسمية، حيث يكون التركيز على بث المعلومات بدلاً من الحوار بالمقابل، يميل الهواة إلى التفاعل المباشر مع جمهورهم، والاستجابة لتعليقاتهم وملاحظاتهم بشكل فوري، مما يسهم في بناء مجتمع حول محتواهم وزيادة شعور المتابعين بالارتباط الشخصي.

بالتالي، يمكن القول إن النشاط الإعلامي الرقمي الممارس من قبل الدولة يتميز بالتنظيم العالي، الموارد الكبيرة، والجودة العالية، مع هدف واضح يخدم مصالح الدولة، بينما يتميز النشاط الإعلامي الممارس من قبل الهواة بالتنوع في الأهداف، الاعتماد على الموارد الشخصية، والتفاعل المباشر مع الجمهور، مع تفاوت في الجودة والمصداقية.

[1]– أميرة قسوم، سامية حمادي، المرجع نفسه، ص 30.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للإعلام الرقمي

بدأ الاهتمام بالتنظيم القانوني للإعلام الرقمي في الجزائر يتزايد مع انتشـــار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وتزايد دورها في تشكيل الرأي العام ونقل الأخبار والمعلومات، فقد ظهرت الحاجة إلى قوانين وتشـــريعات تتماشـــى مع التطورات التكنولوجية وتســـتجيب للتحديات الجديدة التي تطرحها البيئة الرقمية، مثل حماية البيانات الشـــخصـــية، ومحاربة الأخبار الكاذبة، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

وفي هذا الســـياق، يمكن القول إن الجزائر قد خطت خطوات هامة في مجال تقنين الإعلام الرقمي، بدءًا من تحديث القوانين القديمة وإدخال نصـوص جديدة تتعلق باسـتخدام الإنترنت والإعلام الإلكتروني، تشـمل هذه الجهود سـن قوانين لحماية البيانات الشـخصـية، وتنظيم عمل الصـحافة الإلكترونية، ووضـع معايير لمكافحة الجرائم السـيبرانية ومع ذلك، تظل هناك تحديات كبيرة تواجه المشـــرعين، أبرزها مواكبة التطورات الســـريعة في هذا المجال، وضمان تطبيق القوانين بفعالية وعدالة.

سـنتطرق في هذا المبحث إلى دراســة التطور التشــريعي للإعلام الرقمي في المطلب الأول، وضـوابط ممارسـة النشـاط الإعلامي الرقمي في المطلب الثاني، ثم نعرج للشـروط والإجراءات وفق قانون الإعلام الجديد في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التطور التشريعي للإعلام الرقمي

عرفت المنظومة القانونية للإعلام في الجزائر عدة محطات ومراحل جاءت في مجملها متأثرة بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليس فقط على الصعيد المحلي أو الوطني بل حتى على الصعيد الدولي[1].

تم إصدار أول قانون للإعلام والنشر في الجزائر في السادس من فبراير عام 1982، وجاء هذا القانون لتنظيم قطاع الإعلام في البلاد. يتكون الهيكل العام لقانون الإعلام في عام 1982 من خمسة أبواب تحتوي على 128 مادة، يركز معظم مواده على أهمية الإعلام وحقوقه، وفي هذا السياق ينص القانون على أن الإعلام يعتبر قطاعًا من قطاعات السيادة الوطنية، ويشير إلى أن الإعلام يقوده حزب جبهة التحرير الوطني، وذلك ضمن إطار الاختيارات الاشتراكية المحددة في الميثاق الوطني وفق إرادة الثورة، ويظهر أن هذا القانون يعتبر الإعلام جزءًا لا يتجزأ من السيادة الوطنية ويوجه بقيادته بواسطة حزب جبهة التحرير الوطني، وذلك وفقاً للخطط الاشتراكية المحددة في الميثاق الوطني وإرادة الثورة[2] .

كما نص أيضا على " الحق في الإعلام حق أساسي لجميع المواطنين إلا أن الدولة هي التي توفره " [3].

بعد القانون الذي صدر في عام 1982، وفي إطار الإصلاحات التي بدأتها الجزائر منتصف الثمانينيات، جاءت مرحلة حاسمة في تاريخ البلاد بعد الانفتاح على التعددية الحزبية، مما أدى إلى تبني التعددية الإعلامية كمبدأ، وقد أقر دستور البلاد في عام 1989 هذا التحول نحو

[1]– مزاري نصر الدين، الوضعية القانونية للإعلام الإلكتروني في الجزائر في ظل التشريع الإعلامي الجديد، دراسة مسحية تحليلية لمختلف النصوص والقوانين المتعلقة بالممارسة الإعلامية خلال الفترة الممتدة من 2011–2016، مجلة الآفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد 09، 2017، ص 144.

[2]– ينظر المادة 01 من القانون 82–01، المؤرخ في 06 فبراير سنة 1982، المتضمن قانون الإعلام، ج ر ج ج، العدد 06 ، الصادرة في 09 فبراير 1982.

[3]– ينظر المادة 02 من القانون 82–01.

التعددية الإعلامية[1]. اعتبر هذا الدستور تأسيسا جديدا مغايرا لكل الدساتير السابقة التي عرفتها البلاد باعتباره كرس فكرة ممارسة الحكم في إطار التعددية السياسية، وتتضمن مفاهيم جديدة لمصطلحات كانت متداولة سابقا كحقوق الإنسان، حرية التعبير، حرية الرأي والمعتقد والحريات الأساسية الديمقراطية، غير أن التجسيد الحقيقي لممارسة التعددية لم يتم إلا بعد النصف الثاني من عام 1990 كون أن الدستور 1989 يحتاج إلى قوانين ونصوص تنظيمية تفسر الأحكام العامة والضوابط التي يجب أن يسير عليها الإعلام ومنها قانون 90-07[2]، الذي جسد الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية التعبير والتعددية في قطاع الإعلام[3].

وبعد دخول الجزائر مرحلة عصيبة ألقت بظلالها على كل القطاعات بما فيها الإعلام، ودخول الجزائر في حالة الطوارئ بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 92-44[4] المؤرخ في 09 فبراير 1992، ألغي المجلس الأعلى للإعلام، وأدخل مرسوم تكميلي رقم 92-320 لإعلان حالة الطوارئ، إيه في مصر مضمونه على تعليق نشاط أو إغلاق أي شركة أو جهاز أو مؤسسة مهما كانت طبيعتها أو مهمتها عند تعرض هذه الأنشطة للنظام القومي أو الأمن العمومي وهو ما ضيق على المؤسسات العمومية وعلى المضامين التي تنشرها[5].

ثم جاءت بعض التعديلات التي تنص على أهمية الإعلام من بينها دستور سنة 1996، الذي جاء به الرئيس السابق "لامين زروال"، والذي اهتم بالإعلام من خلال الدعوة إلى فتح وسائل الإعلام على المجتمع وتحرير وسائل الإعلام من النفوذ الحزبي وبعض الاهتمامات الأخرى، إلا أن هذه الاهتمامات ظلت حبرا على ورق في ظل حالة الطوارئ التي عرفتها البلاد.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989 المؤرخ في 23-02-1989، ج ر ج ج، العدد 08، الصادرة في 23-02-1989.

[2]- القانون رقم 90-07 المؤرخ في 03-04-1990 المتعلق بالإعلام، ج ر ج ج، العدد 14، الصادرة في 23-02-1990.

[3]- ساطور جهيدة وآخرون، التنظيم القانوني للإعلام الإلكتروني في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة المهنية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020-2021، ص 46.

[4]- المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 09-02-1992 المتضمن حالة الطوارئ في الجزائر، العدد 10، الصادرة في 09-02-1992

[5]- ينظر المادة 03 من المرسوم التكميلي 92-320.

وظلت الممارسة الإعلامية في الجزائر خاضعة لقانون 1990، إلى غاية صدور القانون العضوي رقم 12-05[1] المتعلق بالإعلام بعد أكثر من عقدين من الزمن[2]، والذي يعتبر أول قانون عضوي في الجزائر يتعلق بالإعلام وقد تضمن هذا القانون 133 مادة موزعة على 12 بابا.

وأصدر المشرع الجزائري القانون العضوي رقم 23-14[3] المتعلق بالإعلام سنة 2023 يتضمن 56 مادة، يهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الإعلام وممارسته بحرية[4].

المطلب الثاني ضوابط وشروط ممارسة النشاط الإعلامي الرقمي

سنتناول في هذا المطلب ضوابط ممارسة النشاط الاعلامي الرقمي في الفرع الأول، وكذا شروط ممارسة النشاط الاعلامي الرقمي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: ضوابط ممارسة النشاط الإعلامي الرقمي

يقصد بالضوابط القانونية لممارسة النشاط الإعلامي الرقمي مجموعة القواعد الدستورية التوجيهية التي تحدد التزامات السلطة في مواجهة وسائل الإعلام، وتوفر الشروط اللازمة لتنفيذ هذه التزامات بشكل فعال، وفي قانون الإعلام، تشمل هذه الضوابط مجموعة من القواعد التي تحدد الأحكام العامة للنشر والطبع والبث الإذاعي والتلفزيوني، بما يشمل كل الوسائل الجماهيرية التي تنتج وتوزع المعلومات والآراء، سواء كانت تقليدية أو إلكترونية[5].

قبل التطرق إلى تحديد ضوابط ممارسة النشاط الإعلامي الإلكتروني كان لزاما علينا تحديد الأشخاص المخول لهم القانون ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت، وذلك من خلال المرسوم

---

[1]- القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12-01-2012 المتعلق بالإعلام، ج ر ج ج، العدد 02، الصادرة في 15-01-2012.

[2]- مزاري نصر الدين، المرجع السابق، ص 145.

[3]- القانون العضوي رقم 23-14 المؤرخ في 27 غشت 2023، المتعلق بالإعلام، ج ر ج ج، العدد 56، الصادرة في 29 غشت 2023.

[4]- ينظر المادة 01 من القانون العضوي 23-14.

[5]- جميلة قادم، الضوابط القانونية والأخلاقية والمهنية للأداء الإعلامي في الجزائر، مجلة الإتصال والصحافة، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 21-22.

رقم 20-332 [1]، حيث نص على "يمارس نشـــاط الإعلام عبر الإنترنت كله شـــخص طبيعي يتمتع بالجنسية الجزائرية أو شخص معنوي يخضع للقانون الجزائري ويمتلك رأس ماله أشخاص طبيعيون أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية" [2].

ونص القانون العضـــوي رقم 12-05 المتعلق بالإعلام على أنه "يمارس بنشـــاط الصـــحافة الإلكترونية والنشـــاط الســـمعي البصـــري عبر الإنترنت في ظل التزام أحكام المادة 02 من هذا القانون العضوي[3].

وعليه فإن نشـــاط الإعلام الرقمي والنشـــاط الســـمعي البصـــري بجميع مضـــامينه من إذاعة إلكترونية وتلفزيون إلكتروني وغيرهما عبر الإنترنت ملزمون باحترام مجموعة من الأمور عددتها المادة 02 من القانون العضوي 15-02 وهي[4]:

- الدستور وقوانين الجمهورية.
- الدين الإسلامي وباقي الأديان.
- الهوية الوطنية والقيم الاجتماعية للمجتمع.
- السيادة الوطنية والوحدة الوطنية.
- متطلبات النظام العام.
- المصالح الاقتصادية للبلاد.
- مهام والتزامات الخدمة العمومية.
- حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي.
- سرية التحقيق القضائي.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 20-332، المؤرخ في 22-11-2020، المتضمن تحديد كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت ونشر الرد او التصحيح عبر الموقع الالكتروني، ج ر ج ج، العدد 70، الصادرة في 25-11-2020.

[2]- ينظر المادة 04 من المرسوم 20-332.

[3]- ينظر المادة 71 من القانون العضوي 12-05.

[4]- شاوي آية، بونفلة سماح، النظام القانوني للصحافة الإلكترونية، مذكره لنيل شهاده الماستر في القانون، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2020-2021، ص 40.

- كرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية[1].

بالإضافة إلى هذه الضوابط ألزم المشرع الجزائري بالعمل بالضوابط الأساسية المتعلقة بالإعلام التقليدي وتطبيقها أيضا على الإعلام الرقمي أو الإلكتروني وتتمثل هذه الضوابط أيضا فيما يلي[2]:

- مراعاة الحق في الخصوصية.
- عدم التأثير على سير العدالة والتحقيق.
- الالتزام بتجنب السب والقذف والتشهير.
- الالتزام بنشر الجريمة في حدود قيم المجتمع والآداب العامة.
- الالتزام بالموضوعية والدقة.
- الالتزام بحق الرد والتصحيح.
- الالتزام بعدم تجهيل الخبر.

وحدد المرسوم التنفيذي رقم 20-332 الشروط الواجب توافرها في المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت:

- أن يحوز شهادة جامعية أو شهادة معترف بمعادلتها.
- أن يتمتع بخبرة لا تقل عن 03 سنوات في ميدان الإعلام.
- أن يكون جزائري الجنسية.
- أن يتمتع بحقوقه المدنية.
- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة عن جرائم القذف أو السب أو الشتم

[1]- ينظر المادة 02 من القانون العضوي رقم 15-02.

[2]- جميلة قادم، المرجع السابق، ص 22-23-24.

أو الإهانة أو التسيير أو الكراهية أو التحريض عليها[1].

كما ألزم هذا المرسوم التنفيذي رقم 20-332 بعدة التزامات أخرى تصب في سياق ضوابط وشروط وكيفيات ممارسة الإعلام عبر الإنترنت[2].

الفرع الثاني: الشروط والإجراءات وفق قانون الإعلام الجديد

أصدر المشرع الجزائري بموجب القانون العضوي رقم 23-14 [3] قانون الإعلام الجديد، ويهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ والقواعد التي تنظم نشاط الإعلام وممارسته بحرية عن طريق 56 مادة[4].

ينص هذا القانون على أن يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام الدستور، مع احترام الدين الإسلامي والمرجعية الدينية الوطنية والديانات الأخرى، بالإضافة إلى الهوية الوطنية والثوابت والقيم الدينية والأخلاقية والثقافية للأمة، كما يجب احترام السيادة الوطنية والوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني، وكذلك مقومات ورموز الدولة، وكرامة الإنسان والحريات الفردية والجماعية، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية للبلاد وحق المواطن في الحصول على معلومات كاملة ونزيهة وموضوعية، ويشمل ذلك أيضًا سرية التحقيق الابتدائي والقضائي، والاعتراف بالطابع التعددي لتيارات الفكر والآراء، وينص القانون على حق المواطنين في الوصول إلى معلومات دقيقة وموضوعية، وفي التعبير عن آرائهم بحرية، مع الاحترام الكامل للقيم والمبادئ الوطنية والدينية والثقافية. وتُشدد الفقرة على ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق الحرية الفردية والجماعية، وضمان العدالة والمساواة أمام القانون [5].

---

[1]- ينظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي 20-332.

[2]- ينظر المواد من 06 الى 42 من المرسوم التنفيذي رقم 20-332.

[3]- القانون العضوي رقم 23-14، المؤرخ في 27 غشت 2023 المتعلق بالإعلام، ج ر ج ج، العدد 56، الصادرة في 29 غشت 2023.

[4]- ينظر المادة 01 من القانون العضوي 23-14.

[5]- ينظر المادة 03 من القانون العضوي 22-14.

وحدد القانون الجديد آليات ضبط نشاط الإعلام في الباب الرابع منه، وقسمه إلى فصلين تضمن الفصل الأول إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي[1].

كما يتضمن الفصل الثاني إنشاء السلطة الوطنية لضبط السمعي البصري، وهذه الأخيرة هي سلطة وطنية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي[2].

وضبط القانون العضوي 23-14 المعايير التي تشكل الصحفي المحترف، بما فيها شهادة في التعليم العالي لها علاقة مباشرة بمهنة الصحفي، وخبرة مهنية لا تقل عن ثلاث سنوات في مجال الصحافة بالإضافة إلى حيازتها على بطاقة وطنية للصحفي المحترف[3]، كما تضمن هذا القانون الحقوق المكفولة للصحفي بما فيها، حرية التعبير في إطار احترام الدستور وهذا القانون العضوي و التشريع والتنظيم المعمول بهما وغيرهما[4].

كما يتمتع الصحفي بموجب المادة 25 من هذا القانون بالحماية القانونية من كل أشكال العنف أو السب أو الإهانة أو التهديد أثناء وبمناسبة ممارسته مهنته.

وكتوجه مستحدث حدد المشرع الجزائري في القانون العضوي 23-14 آداب وأخلاقيات مهنة الصحفي بحيث ينشأ مجلس أعلى لآداب أخلاقيات مهنة الصحفي يتشكل من 12 عضوا، بحيث يعين ستة أشخاص رئيس الجمهورية، وستة آخرون ينتخبون من بين الصحفيين والناشرين والمنخرطين في المنظمات المهنية والوطنية المعتمدة[5].

واشترط القانون رقم 23-14 شروط يجب على الصحفي أن يلتزم بها، إذ يجب عليه خلال ممارسة نشاطه الصحفي الاحترام الصارم لقواعد آداب وأخلاقيات المهنة المنصوص عليها في هذا القانون وزيادة على ذلك يجب على الصحف الامتناع على وجه الخصوص عن[6]:

- نشر أو بث أخبار كاذبة أو مغرضة،

---

[1]- ينظر الفقرة الاولى من المادة 13 من القانون العضوي 23-14.

[2]- ينظر الفقرة الاولى من المادة 14 من القانون العضوي 23-14.

[3]- ينظر المادتين 17 و 18 من القانون 23-14.

[4]- ينظر المادة 24 من القانون العضوي رقم 23-14.

[5]- ينظر المادة 34 من القانون العضوي رقم 23-14.

[6]- ينظر المادة 35 من القانون العضوي رقم 23-14.

- تعريض الأشخاص للخطر،
- تمجيد الاستعمار أو الإساءة للذاكرة الوطنية ورموز الثورة التحريرية،
- الإشادة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالعنصري والإرهاب والتعصب والعنف،
- نشر أو بث، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، خطاب الكراهية والتمييز،
- استغلال مهنته لأغراض شخصية أو مادية،
- اللجوء إلى أساليب غير مشروعة وفاسدة للوصول إلى المعلومات والصور والوثائق،
- نشر أو بث، صور أو أقوال أو إشارات أو إيماءات غير أخلاقية

أو صادمة لمشاعر المواطن،

- انتهاك حقوق الطفل،

- المساس بصورة المرأة وشرفها وكرامتها،

- المساس بالحياة الخاصة للأشخاص وبقرينة البراءة،

- قبول منافع مالية أو عينية، مهما كانت قيمتها، تحد موضـــوعيته واســـتقلاليته المهنية أو رأيه،

- الـــرضوخ لـلضغط المؤدي لإفساد صحة المعلومات، واشتراط نشر المعلومات بالحصول على مكافأة أو أي شكل آخر من أشكال المزايا.

وحدد قانون الإعلام الجديد 23-14، العقوبات التي تفرض في الجنح المرتكبة في إطار ممارسة نشاط الإعلام[1].

[1]- ينظر الباب السابع المتضمن 13 مادة من القانون العضوي رقم 23-14.

الفصل الثاني

الإعلام الرقمي ودوره في إرساء مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة

الفصل الثاني

الإعلام الرقمي ودوره في إرساء مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة

يشهد العالم اليوم تحولًا جذريًا في كيفية استهلاك المعلومات ونشرها، حيث أصبح الإعلام الرقمي جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، هذا التطور التكنولوجي السريع في وسائل الإعلام أتاح فرصًا هائلة لتعزيز مبادئ التنمية المستدامة، التي تتطلب التزامًا عالميًا لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ يعتبر الإعلام الرقمي أداة فعّالة في نشر الوعي بقضايا التنمية المستدامة، من خلال توفير منصات تفاعلية لنقل المعلومات والأفكار بين مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

تكمن أهمية الإعلام الرقمي في قدرته على تجاوز الحدود الجغرافية ونقل الرسائل بشكل سريع وواسع النطاق، مما يساهم في زيادة وعي الجمهور بأهداف التنمية المستدامة وأهميتها، من خلال المحتوى الرقمي المتنوع، بما في ذلك المقالات، ومقاطع الفيديو، والرسوم البيانية التوضيحية، يمكن للإعلام الرقمي تبسيط المفاهيم المعقدة وجعلها أكثر فهمًا للجمهور العريض، هذا بدوره يساعد في تحفيز النقاشات العامة والمشاركة المجتمعية في قضايا مثل التغير المناخي، وحقوق الإنسان، والتعليم، والصحة.

علاوة على ذلك، يلعب الإعلام الرقمي دورًا محوريًا في تمكين الأفراد والمجتمعات من المشاركة الفعّالة في عمليات صنع القرار، بفضل المنصات التفاعلية، يمكن للأفراد التعبير عن آرائهم ومواقفهم بشأن القضايا المستدامة، مما يعزز الديمقراطية التشاركية ويساعد في تحقيق الشفافية والمساءلة في الحكومات والمؤسسات، كما يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر قصص النجاح والممارسات الجيدة في مجال التنمية المستدامة، مما يشجع الآخرين على تبني ممارسات مماثلة في مجتمعاتهم.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل الثاني إلى دور الإعلام الرقمي في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة في المبحث الأول، ودور الإعلام الرقمي في الحد من صور الفساد في المبحث الثاني.

المبحث الأول: دور الإعلام الرقمي في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة

أصبح الإعلام الرقمي قوة دافعة رئيسية في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة في العصر الحديث، من خلال منصاته المتنوعة، حيث يتمكن من نقل المعلومات بسرعة وفعالية إلى جمهور واسع، مما يسهم في زيادة الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية الحيوية، ويلعب الإعلام الرقمي دورًا مهمًا في تمكين الأفراد والمجتمعات من المشاركة في النقاشات حول الاستدامة، مما يعزز الشفافية والمساءلة في الحكومات والشركات، بالإضافة إلى ذلك، يساهم في نشر قصص النجاح والممارسات الجيدة التي تشجع الآخرين على تبني ممارسات مستدامة.

التعليم والتوعية هما من الركائز الأساسية التي يدعمها الإعلام الرقمي، حيث يوفر مواد تعليمية ودورات تدريبية تساهم في بناء مجتمع واعٍ قادر على مواجهة تحديات التنمية المستدامة، من خلال تسليط الضوء على الابتكارات والمبادرات الخضراء، يساعد الإعلام الرقمي في دفع عجلة التنمية نحو مستقبل أكثر استدامة وعدلاً.

سنتناول في هذا المبحث، دور الإعلام الرقمي في تعزيز مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية في المطلب الأول، ودور الإعلام الرقمي في مرافقة السياسة العامة للتنمية المستدامة في المطلب الثاني، ثم نعرج إلى دور الإعلام الرقمي في التحسيس بالتشريعات النافذة في المطلب الثالث.

المطلب الأول: دور الإعلام الرقمي في تعزيز مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية

الإعلام الرقمي أصبح جزءًا لا يتجزأ من حياة الناس اليومية، وله تأثير عميق على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك التنمية والشفافية.

في السياق الحالي، حيث تزداد أهمية الشفافية في الحكم والإدارة والمجتمع المدني، يلعب الإعلام الرقمي دورًا حيويًا في تعزيز هذا المبدأ لتحقيق أغراض التنمية[1].

أولاً، يعمل الإعلام الرقمي على نشر المعلومات بسرعة ودقة غير مسبوقة ففي السابق، كان الناس يعتمدون على وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف والراديو والتلفزيون للحصول على المعلومات، أما اليوم، بفضل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، يمكن نقل المعلومات إلى

[1]– سعد الحريري، الإعلام والتنمية المستدامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2019، ص 17.

جمهور واسع في ثوانٍ معدودة، هذا الانتشار السريع للمعلومات يعزز من الشفافية من خلال تقليل الوقت الذي تستغرقه المعلومات للوصول إلى الجمهور، مما يقلل من الفرص لانتشار الشائعات والمعلومات المضللة، و عليه فإنه عندما تكون المعلومات متاحة بسهولة وفي الوقت المناسب، يصبح من الصعب على الجهات المختلفة إخفاء الحقائق أو التلاعب بها[1].

ثانيًا، يتيح الإعلام الرقمي إمكانية الوصول إلى المعلومات بشكل لم يسبق له مثيل، إذ يستطيع الأفراد الآن الوصول إلى كمية هائلة من البيانات والمعلومات بنقرة زر، مما يمكنهم من فهم القضايا المعقدة واتخاذ قرارات مستنيرة في مجال التنمية، كما يمكن أن يكون هذا الوصول إلى المعلومات حاسمًا، ونأخذ على سبيل المثال، إمكانية المواطنين الآن الاطلاع على تفاصيل الميزانيات الحكومية، خطط التنمية، ومشاريع البنية التحتية، مما يتيح لهم مراقبة تنفيذ هذه المشاريع وضمان عدم وجود فساد أو سوء إدارة. هذا النوع من الشفافية يمكن أن يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يدعم بدوره جهود التنمية[2].

ثالثًا، يعزز الإعلام الرقمي المشاركة المجتمعية من خلال توفير منصات للتفاعل والمناقشة بين الأفراد وصناع القرار، حيث أن مواقع التواصل الاجتماعي، المدونات، والمنتديات الإلكترونية تتيح للناس مناقشة القضايا التي تهمهم، مشاركة تجاربهم وآرائهم، والتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم. هذا النوع من التفاعل يمكن أن يؤدي إلى سياسات وتنفيذ برامج أكثر استجابة لاحتياجات الناس، كما أنه بتوفير بيئة شفافة، يمكن للمواطنين أن يروا كيف يتم أخذ آرائهم في الاعتبار وكيف يتم تنفيذ السياسات بناءً على احتياجاتهم الفعلية، مما يعزز من فعالية وكفاءة جهود التنمية[3].

رابعًا، يسهم الإعلام الرقمي في تعزيز المساءلة من خلال تسليط الضوء على قضايا الفساد وسوء الإدارة، وبفضل التغطية الإعلامية الواسعة والقدرة على توثيق الأحداث ونشرها بسرعة يمكن لوسائل الإعلام الرقمي كشف النقاط السوداء في الإدارة وعندما يتم الكشف عن قضايا

[1]– سامية ابو ناصر، الإعلام والتنمية المستدامة، المكتبة العصرية للنشر، 2019، ص 83.

[2]– متولى علي متولى، وسائل الإعلام والتنمية المجتمعية، دراسة مقارنة، دار الكتاب الحديث للنشر، 2010، ص 112.

[3]– شاهيناز طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، دراسات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، 2017، ص 307.

الفساد وسوء الإدارة، يصبح من الضروري للمؤسسات اتخاذ إجراءات تصحيحية واستعادة الثقة العامة، وفي ظل نظام شـــفاف، يمكن للمواطنين والمنظمات غير الحكومية مراقبة تصـــرفات المؤسسات والمطالبة بالتحسينات، مما يؤدي إلى بيئة أكثر صحة وفاعلية للتنمية[1].

خامسًـــا، يمكن للإعلام الرقمي أن يلعب دورًا مهمًا في التعليم والتوعية، من خلال نشـــر المعلومات والتقارير والمقالات التعليمية، ويمكن لوسائل الإعلام الرقمي زيادة الوعي حول أهمية الشـفافية في تحقيق التنمية المسـتدامة، هذا الوعي المتزايد يمكن أن يؤدي إلى تغيير في الثقافة والممارسـات، حيث يصـبح الناس أكثر إدراكًا لحقوقهم وواجباتهم وأهمية المطالبة بالشـفافية في جميع جوانب الحياة، حيث أن التعليم والتوعية يمكن أن يســـاعدا في بناء مجتمع أكثر وعيًا ومسؤولية، قادر على المشاركة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية[2].

سـادسـا، المبادرات الحكومية والخاصـة لفتح البيانات العامة تمثل جانبًا هامًا من دور الإعلام الرقمي في تعزيز الشفافية، إذ أن تقنيات البيانات المفتوحة تسمح للمواطنين والباحثين بالوصول إلى معلومات مهمة تتعلق بالميزانيات، الإنفاق العام، والمشـــاريع التنموية. هذه الشـــفافية في البيانات تعزز من الثقة بين الحكومة والمواطنين وتدعم أهداف التنمية المستدامة، كما أنه عندما تكون البيانات مفتوحة ومتاحة للجميع الاطلاع عليها، يصـــبح من الصـــعب التلاعب بها أو إخفاء أي معلومات هامة[3].

بإجمال، الإعلام الرقمي يمثل أداة قوية لتعزيز الشفافية من خلال توفير المعلومات والمشاركة المجتمعية والمسـاءلة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة بشـكل أكثر فعالية ونجاح، وعندما يتمكن المواطنون من الوصـــول إلى المعلومات والمشـــاركة في النقاشات العامة، يصبح لديهم القوة لدفع التغيير والمساهمة في بناء مستقبل أفضل.

المطلب الثاني: دور الإعلام الرقمي في مرافقة السياسة العامة للتنمية المستدامة

[1]– أحمد حسن السمان، الصحافة والتنمية المستدامة، دراسة مستقبلية، المكتبة الأكاديمية للنشر، 2011، ص 163.

[2]– فتحية ياسر الصادق المحمود، الإعلام الإلكتروني ودوره في العملية التعليمية ونشر البحث العلمي، قسم الدراسات الإعلامية، جامعة الخرطوم، السودان، 2022، ص 16.

[3]– عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام والتنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2012، ص 227.

يلعب الإعلام الرقمي دورًا مركزيًا في مرافقة السياسة العامة للتنمية المستدامة من خلال مجموعة من الآليات والأدوات التي تتيح له متابعة المبادرات وتجسيد المشاريع التنموية بشكل فعّال، هذا الدور يمتد ليشمل إعلام المواطن بالمشاريع المنجزة أو المراد تجسيدها، وتقديم زيارات ميدانية، حصص تلفزيونية، تقارير، إحصائيات، ودورات تحسيسية، كل ذلك في سياق دعم الشفافية وتعزيز المشاركة المجتمعية في عمليات التنمية.

الإعلام الرقمي في عصرنا الحديث هو القوة الدافعة التي تمكن المواطنين من الحصول على المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة والسياسات العامة بسهولة ويسر، من خلال الوسائل الرقمية، يمكن نشر المعلومات بشكل فوري، ما يعزز من الوعي الجماهيري حول المبادرات التنموية والمشاريع الحكومية، على سبيل المثال، يمكن للإعلام الرقمي نشر حصص ودراسات ميدانية تهدف إلى تثقيف المواطنين حول الخطط والمشاريع التنموية الجارية، هذه الحصص يمكن أن تشمل مقاطع فيديو تعليمية، مقالات، وندوات عبر الإنترنت، تشرح بشكل مبسط ومباشر أهداف المشاريع، كيفية تنفيذها، والنتائج المتوقعة منها[1].

هذا النوع من التوعية يمكن أن يخلق جوًا من الشفافية والثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يشجع على مشاركة فعّالة ومستنيرة من قبل الجمهور.

إعلام المواطن بالمشاريع المنجزة أو المراد تجسيدها يعتبر جانبًا حيويًا في دور الإعلام الرقمي، إذ يمكن للمنصات الرقمية تقديم تحديثات منتظمة حول التقدم المحرز في المشاريع التنموية، مما يسمح للمواطنين بمتابعة هذه المشاريع عن كثب، وعلى سبيل المثال، يمكن للحكومة استخدام المواقع الإلكترونية الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات حول مراحل إنجاز المشاريع، الجداول الزمنية المتوقعة، والتحديات التي قد تواجه تنفيذها، هذه المعلومات يمكن أن تتضمن أيضًا خرائط تفاعلية، صور، وفيديوهات توثق التطورات على أرض الواقع، مما يمنح المواطنين رؤية واضحة وشاملة عن المشاريع[2].

---

[1]– Manyozo, Linje (2012) Media, Communication, and Development: Three Approaches, p 01.

[2] – Manyozo, Linje (2012), p 02.

الزيارات الميدانية تمثل وسيلة فعّالة أخرى يعزز بها الإعلام الرقمي دوره في متابعة التنمية المستدامة، إذ يمكن للصحفيين والمراسلين الرقميين القيام بزيارات ميدانية إلى مواقع المشاريع، وإعداد تقارير ميدانية مفصلة تشمل مقابلات مع المسؤولين والمواطنين المستفيدين من هذه المشاريع، هذه التقارير يمكن أن تنشر عبر منصات الإعلام الرقمي المختلفة، مثل المواقع الإخبارية، المدونات، ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يتيح للجمهور الحصول على معلومات دقيقة ومباشرة من مصادرها، كما أن هذه الزيارات الميدانية يمكن أن تكون مدعومة أيضًا بالحصص التلفزيونية التي تبث لقاءات وتحقيقات ميدانية، مما يعزز من وعي الجمهور حول واقع المشاريع التنموية وأثرها على المجتمع[1].

التقارير والإحصائيات تمثل جزءًا هامًا من عملية الإعلام الرقمي لمرافقة السياسة العامة للتنمية المستدامة، من خلال نشر تقارير دورية تشمل بيانات وإحصائيات حول المشاريع التنموية، يمكن للإعلام الرقمي توفير صورة واضحة عن التقدم المحرز والتحديات القائمة، وهذه التقارير يمكن أن تكون مفصلة لتشمل جوانب متعددة مثل الإنفاق المالي، معدلات الإنجاز، تأثير المشاريع على المجتمع والبيئة، وغيرها من المؤشرات الحيوية، إضافة إلى أن هذه المعلومات الدقيقة والشاملة تتيح للمواطنين فهمًا أعمق لكيفية استخدام الموارد العامة وتحقيق الأهداف التنموية المعلنة[2].

الدورات التحسيسية تعتبر أيضًا وسيلة فعّالة لتعزيز الوعي والتنمية المستدامة من خلال الإعلام الرقمي، يمكن تنظيم دورات تدريبية وتحسيسية عبر الإنترنت تهدف إلى تثقيف المواطنين حول أهمية التنمية المستدامة، دورهم في دعم هذه التنمية، وكيفية المشاركة في المبادرات التنموية، وهذه الدورات يمكن أن تشمل ورش عمل، ندوات، ومحاضرات تفاعلية يقودها خبراء ومختصون في مجالات التنمية المستدامة، من خلال هذه الدورات، يمكن تعزيز المعرفة والوعي الجماهيري، مما يسهم في خلق مجتمع أكثر استنارة وفعالية في دعم التنمية[3].

---

[1]– رنيم زياد أحمد جوابرة، دور الإعلام الرقمي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، معهد الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، الأردن، المجلد 16، العدد 2، الجزء 02، ص 356-362.

[2]– عاطف عودة الرفوع، الاعلام ولتنمية الوطنية في الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 140.

[3]– حشمت توفيق عزيز عياد، الاعلام وقضايا التنمية، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016، ص 238.

بالتوازي مع هذه الجهود، يجب أن نلاحظ أن الإعلام الرقمي لا يعمل بمعزل عن الأدوات التقليدية، بل يكملها ويعزز من فعاليتها، حيث أن الجمع بين الوسائل الرقمية والتقليدية مثل الصحف المطبوعة، الراديو، والتلفزيون، يمكن أن يوفر تغطية شاملة ومتعددة الأبعاد للسياسات والمشاريع التنموية، على سبيل المثال، يمكن إعداد تقارير تلفزيونية حول زيارة ميدانية لموقع مشروع تنموي، ونشر هذه التقارير عبر الإنترنت مع مواد إضافية مثل المقالات التحليلية والبيانات التفاعلية وهذا التكامل بين الوسائل يمكن أن يوسع من نطاق الوصول والتأثير، مما يعزز من الشفافية والمشاركة المجتمعية في التنمية[1].

تلعب الوسائل الإعلامية الرقمية دورًا حيويًا في مرافقة الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) من خلال تعزيز الشفافية وتسريع الإجراءات وتقليل البيروقراطية التي كانت تعيق الاستثمار في السابق.

إحدى المبادرات الرئيسية التي قامت بها الوكالة هي إطلاق منصة رقمية لتقديم طلبات منح العقار الاقتصادي، وهذه المنصة تتيح للمستثمرين تقديم طلباتهم عبر الإنترنت، مما يساهم في تسهيل عملية الاستثمار ويعزز الشفافية في تسيير ملفات العقار الاقتصادي[2].

كما أن المنصة الرقمية تساعد على عرض الفرص الاستثمارية المتاحة وتقديم الدعم للمستثمرين خلال مختلف مراحل مشاريعهم، وتوفر المنصة معلومات عن الأراضي المتاحة للاستثمار وتتيح للمستثمرين تقديم طلباتهم ومتابعة حالتها بشكل إلكتروني، مما يقلل من الوقت والتكلفة المرتبطة بالإجراءات التقليدية[3].

هذا التحول الرقمي يأتي كجزء من سلسلة إصلاحات قانونية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، حيث تم تحديث القوانين المتعلقة بالاستثمار والعقار الاقتصادي لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن بين هذه الإصلاحات، قانون جديد للاستثمار يمنح

---

[1]– علي حجازي ابراهيم، التكامل بين الاعلام التقليدي والجديد، دار المعتز للنشر والتوزيع، ط 01، 2017، ص 271.

[2]– الخبر، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تطلق المنصة الرقمية للمستثمر، الموقع الالكتروني:

https/// elkhabar.com ، نشر في : 08-02-2024، أطلع عليه في 07-05-2024، على الساعة: 23:07.

[3]– اقتصاد الشرق، الجزائر تطلق منصة رقمية للمستثمرين في إطار سلسلة إصلاحات اقتصادية، الموقع الالكتروني:

asharqbusiness.com : //https، نشر في 15-02-2024، أطلع عليه في 08-05-2024.

إعفاءات ضريبية ويشجع على الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة والصناعة والطاقة المتجددة[1].

بهذا، يسهم الإعلام الرقمي في تعزيز التواصل بين الوكالة والمستثمرين، ويساعد في نشر المعلومات الضرورية بشكل سريع وفعال، مما يخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية وشفافية.

ويرافق الإعلام الرقمي السياسة العامة من خلال توفير منصة للتواصل الفعّال بين الحكومة والمواطنين، مثال على ذلك هو دور موقع وزارة النقل الجزائرية في مرافقة وتنفيذ مشاريع النقل الكبرى إذ أنه من خلال موقع وزارة النقل، يتمكن المواطنون من متابعة جميع التطورات المتعلقة بمشاريع البنية التحتية ونشر المعلومات عن المشاريع الجارية والمستقبلية وهذا ما يساعد في تعزيز الشفافية ويسمح للمواطنين بالمشاركة الفعالة عبر تقديم ملاحظاتهم واستفساراتهم.

كما أن استخدام البيانات الضخمة وتحليلها يساعد وزارة النقل في اتخاذ قرارات مدروسة ومبنية على أسس علمية، فالإعلام الرقمي يسهل جمع هذه البيانات من مصادر متعددة، ما يدعم صنع سياسات أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات المجتمع[2].

إضافة إلى أن التفاعل المباشر مع الجمهور عبر منصات التواصل الاجتماعي، يمكن للمواطنين التواصل مباشرة مع وزارة النقل، مما يتيح للوزارة الاستجابة السريعة لشكاوى وملاحظات المواطنين وهذا التفاعل يعزز العلاقة بين الحكومة والمجتمع ويزيد من فعالية تنفيذ السياسات العامة[3].

ويجدر التنويه إلى مثال على استخدام الإعلام الرقمي هو مشروع تطوير شبكة النقل في الجزائر، حيث تستخدم وزارة النقل موقعها الرسمي ومنصات التواصل الاجتماعي لنشر تحديثات

---

[1]– أسماء بغو، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترقية الاستثمار المحلي والاجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014–2015، ص 81–82

[2]– سعاد العنزي، الاعلام الرقمي بين الديكتاتورية والديمقراطية، تسلط الاعلام على الناشئة، الموقع الالكتروني: hekma.org : //https ، أطلع عليه في 09–05–2024، على الساعة 23:34.

[3]– مركز الجزيرة للدراسات، الفعل السياسي الرقمي في العالم العربي ومنظومة القيم والتحولات، الموقع الالكتروني: studies.aljazeera.net. : //https: //https ، أطلع عليه في 10–05–2024، على الساعة 09:14.

دورية عن تقدم العمل، تعيين المواعيد الهامة، والإعلان عن الخطط المستقبلية. هذا النهج الرقمي يساعد في توفير معلومات دقيقة وموثوقة للجمهور ويضمن المشاركة الفعالة من قبل جميع الأطراف المعنية.

ويمكن القول إن الإعلام الرقمي يلعب دورًا محوريًا في دعم التنمية المستدامة من خلال مرافقة السياسة العامة بشكل دقيق وشامل، من خلال توفير المعلومات بطرق متعددة ومبتكرة، ويعزز الإعلام الرقمي من الشفافية، يبني الثقة، ويشجع على المشاركة الفعّالة من قبل المواطنين، هذا الدور المتنامي للإعلام الرقمي يمثل تحولًا جوهريًا في كيفية تحقيق ومتابعة التنمية المستدامة، مما يتيح للمجتمعات تحقيق أهدافها التنموية بكفاءة وفعالية أكبر.

المطلب الثالث: دور الإعلام الرقمي في التحسيس بالتشريعات النافذة

يعد الإعلام الرقمي من الأدوات الفعالة في العصر الحديث لنشر الوعي وتعزيز التحسيس بالتشريعات النافذة، وخاصة في مجال الإعلام والاستثمار. مع التطور السريع للتكنولوجيا وانتشار الإنترنت، أصبح الإعلام الرقمي قادراً على الوصول إلى جمهور واسع ومتعدد، مما يجعله وسيطاً مثالياً لنقل المعلومات القانونية والتشريعية بطرق مبتكرة وفعالة، عبر القنوات الرسمية والمستحدثة، يمكن للإعلام الرقمي أن يحقق تأثيراً كبيراً في توعية الجمهور بأهمية التشريعات الجديدة وكيفية تطبيقها[1].

في مجال الإعلام، شهدت السنوات الأخيرة تحديثات كبيرة في القوانين المنظمة له، وذلك استجابة لتغيرات سريعة في طبيعة وسائل الإعلام وطرق التواصل، وهذه التحديثات غالباً ما تهدف إلى تنظيم المحتوى الإعلامي، ضمان حرية الصحافة، وحماية حقوق الأفراد في ظل البيئة الرقمية المتغيرة. يلعب الإعلام الرقمي دوراً حيوياً في نشر هذه التشريعات من خلال المواقع الإخبارية، منصات التواصل الاجتماعي، والمدونات الإلكترونية، حيث أن هذه الوسائط تتيح للمستخدمين الوصول إلى نصوص القوانين، الشروحات القانونية، والتحليلات من قبل الخبراء، مما يسهل فهم التشريعات الجديدة وتطبيقها بشكل صحيح[2].

[1]- "Digital Media's Role in Legal Awareness," Legal Information Institute, Cornell Law School. Available at: https://www.law.cornell.edu

[2]- رجاء الغمراوي، الاعلام الجديد وصناعة الوعي، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2019،

في مجال الاستثمار، تتطلب التحديثات التشريعية المستمرة تحسيساً فعالاً من قبل الإعلام الرقمي لتعريف المستثمرين الحاليين والمحتملين بأهم القوانين واللوائح التي تؤثر على بيئة الأعمال، فالقنوات الرسمية مثل المواقع الحكومية والبورصات المالية توفر منصات رقمية لنشر القوانين الجديدة والتوجيهات التنظيمية، وهذه المنصات تضمن وصول المعلومات الموثوقة والدقيقة إلى الجمهور المستهدف، بالإضافة إلى ذلك توفر الندوات عبر الإنترنت والورش الافتراضية فرصة للمستثمرين للتفاعل مع الخبراء والمسؤولين الحكوميين، مما يساهم في تعزيز الفهم العميق للقوانين الجديدة وكيفية الامتثال لها[1].

الإعلام الرقمي عبر الوسائط الرسمية لا يقتصر دوره على نشر المعلومات فقط، بل يتعداه إلى خلق تفاعل مباشر مع الجمهور، فمنصات التواصل الاجتماعي، مثل تويتر وفيسبوك، أصبحت أدوات رئيسية للحكومات والمؤسسات القانونية لنشر التحديثات التشريعية والتفاعل مع المواطنين والمستثمرين، هذه المنصات توفر قنوات حية للاستفسارات والردود، مما يعزز الشفافية ويساهم في بناء الثقة بين الحكومة والجمهور[2].

من الأمثلة البارزة على استخدام الإعلام الرقمي في التحسيس بالتشريعات النافذة هو إنشاء تطبيقات الهواتف الذكية المخصصة لنشر التشريعات والقوانين، هذه التطبيقات تمكن المستخدمين من الوصول إلى نصوص القوانين بسهولة، الاطلاع على الشروحات القانونية، وتلقي التحديثات الفورية حول أي تغييرات تشريعية، بالإضافة إلى ذلك توفر بعض التطبيقات إمكانية تقديم الشكاوى والاستفسارات بشكل مباشر، مما يسهل عملية التواصل بين المواطنين والجهات الحكومية المعنية، وعلى سبيل المثال ما تبنته وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بالإطلاق الرسمي للبوابة الإلكترونية لسجلات الشكاوى وتبادل المراسلات مع

ص 113.

[1]– قبايلي عبد النور، دغموم هشام، دور التقنيات الفضائية وتقنيات الاعلام والاتصال الحديثة في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15،العدد 01، 2020، ص من 88 الى 96.

[2]– سحر عبد المنعم الخولي، ور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي القانوني للجمهور، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد العشرون يولية، ديسمبر 2020، ص 177–178–179.

القطاعات الوزارية بحضـــور الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ممثلا عن السيد الوزير[1].

كما أن الإعلام الرقمي يسـاهم بشـكل كبير في تبسـيط وفهم التشـريعات المعقدة من خلال استخدام الوسائط المتعددة مثل الفيديوهات التوضيحية والرسوم البيانية، وهذه الأدوات تساعد في توضـيح النقاط القانونية الصـعبة وتقديمها بطريقة مبسـطة وسـهلة الفهم، هذا الأمر مهم بشـكل خاص في مجال الاســتثمار، حيث يمكن أن تكون القوانين واللوائح معقدة وتتطلب شـــروحات مفصلة لفهمها بشكل صحيح[2].

من ناحية أخرى، يلعب الإعلام الرقمي دوراً مهماً في مراقبة تنفيذ التشريعات والنقد البناء، إذ أن الصـحافة الاستقصـائية وتقارير المراقبة التي تُنشر عبر المنصـات الرقمية تسـاهم في تسليط الضـوء على مدى التزام الجهات المعنية بتنفيذ القوانين الجديدة ومراقبة أي تجاوزات أو تقصـير، هذا النوع من الرقابة يعزز من شفافية العملية التشريعية ويضمن محاسبة المسؤولين عن تطبيق القوانين[3].

وعليه، يمكن القول إن الإعلام الرقمي يشـكل أداة حيوية وفعالة في التحسـيس بالتشـريعات النافذة، خاصـة من خلال الوسـائط والقنوات الرسـمية، فقدرته على الوصـول إلى جمهور واسـع، توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة، وتحفيز التفاعل والمشـاركة تجعله شـريكاً أسـاسـياً في تعزيز الوعي القانوني ودعم تطبيق القوانين بشكل فعّال، من خلال الاستفادة الكاملة من هذه الوسائل، يمكن تحقيق تأثير إيجابي ومستدام في مجال نشر الوعي بالتشريعات وتحقيق الامتثال القانوني.

المبحث الثاني: دور الاعلام الرقمي في الحد من صور الفساد

[1]– وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الإطلاق الرسمي للبوابة الإلكترونية لسجلات الشكاوى وتبادل المراسلات مع القطاعات الوزارية، الموقع الالكتروني: interieur.gov.dz : //https، نشر في 13-11-2023، أطلع عليه في 15-05-2024، على الساعة 13:46.

[2]– عالم الأهداف، لقاء وطني حول دور الإعلام في الترويج للإصلاحات الاقتصادية، الموقع الالكتروني: alemelhadaf.dz : //https، نشر في 19-02-2024، أطلع عليه في 15-05-2024، على الساعة 20:16.

[3]– حيدر شلال متعب الكريطي، وسائل الإعلام وبناء المجنمع الديمقراطي، دراسة في دور التلفزيون، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 215.

أصبح الإعلام الرقمي أداة قوية في مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، بفضل الانتشار الواسع للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، بحيث بات من الممكن كشف المخالفات والفساد بسرعة وفعالية غير مسبوقتين، إذ أن الإعلام الرقمي يتيح للمواطنين العاديين أن يصبحوا مراسلين استقصائيين، يفضحون الفساد وينشرون المعلومات على نطاق واسع، مما يعزز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى ذلك، يوفر الإعلام الرقمي منصات للنقاش العام، حيث يمكن للمجتمعات تبادل الآراء والمعلومات حول قضايا الفساد والضغط على الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وهذه الديناميكية الجديدة تدفع المؤسسات إلى تحسين ممارساتها والالتزام بالمعايير الأخلاقية خوفاً من الفضيحة العامة وفقدان الثقة.

ومن هنا، يلعب الإعلام الرقمي دوراً محورياً في بناء مجتمع أكثر نزاهة وعدلاً، حيث يصبح الفساد أكثر صعوبة في الإخفاء وأقل تسامحاً من قبل الجمهور.

سنتطرق في هذا المبحث إلى دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد السياسي في المطلب الأول، ودور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد الإداري في المطلب الثاني، ثم دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد المالي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد السياسي

شهدت السنوات الأخيرة تحولاً جذرياً في كيفية تعامل العالم مع قضايا الفساد السياسي بفضل التقدم التكنولوجي والانتشار الواسع للإعلام الرقمي، وأصبح الإعلام الرقمي قوة دافعة في الكشف عن الفساد ومكافحته، مما عزز الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص، هذا التحول لم يكن مجرد تغيير في الوسائل التقنية بل أدى إلى إعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بطرق عميقة.

ويعرف الفساد السياسي (الفساد الكبير) بأنه سلوك ينحرف عن مبادئ القانون، وقواعد العدالة، يصدر عن صاحب وظيفة أو منصب، من أحد أطراف العملية السياسية، أو أحد الأطراف المؤثرة فيها، أو غير ذلك، يستهدف تحقيق مصلحة خاصة[1].

[1]– مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، انعكاساته وآليات مكافحته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019، ص 28.

يعد الإعلام الرقمي أداة فعالة في فضـــح الفســـاد، وذلك من خلال تســـهيل الوصـــول إلى المعلومات ونشرها على نطاق واسع، فقبل ظهور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، كانت المعلومات حول الفســاد غالباً ما تكون محصــورة في دائرة ضــيقة من المســؤولين والصــحفيين الاستقصائيين، أما الآن، فقد أصبح بإمكان أي فرد يمتلك هاتفاً ذكياً أن يوثق ويبلغ عن حالات الفســاد فوراً، وهذه القدرة على التوثيق الفوري تتيح الكشــف عن الفســاد في الوقت الحقيقي، مما يصعب على الفاسدين إخفاء أفعالهم[1].

تلعب منصــات التواصــل الاجتماعي مثل فيســبوك، تويتر، وإنســتغرام دوراً محورياً في نشــر المعلومات حول الفســـاد وتحفيز النقاش العام، هذه المنصـــات تتيح للمواطنين والمجتمعات المحلية مشــاركة قصــصــهم وتجاربهم مع الفســاد، مما يعزز الوعي العام ويضــغط على الجهات المســؤولة لاتخاذ إجراءات حازمة، فعلى ســبيل المثال، في العديد من الدول، أســهمت حملات التواصــل الاجتماعي في إحداث تغييرات ســياســية هامة بعد فضــح قضــايا فســاد كبرى، وهو ما أدى إلى بروز الحراك في معظم الدول العربية ومنها الجزائر[2].

أعطى الإعلام الرقمي دفعة قوية للصحافة الاستقصائية، إذ أن الصحفيون الآن قادرون على الوصــول إلى كميات هائلة من البيانات والمعلومات بفضــل التكنولوجيا الرقمية، مما يمكنهم من إجراء تحقيقات أعمق وأكثر تفصـــيلاً، فمواقع مثل "ويكيليكس" قدمت نموذجاً لكيفية اســـتخدام الإنترنت في نشر وثائق سرية تكشف عن ممارسات فساد حكومية ودولية، بالإضافة إلى ذلك، التعاون العابر للحدود بين الصــحفيين الاستقصــائيين أصــبح أســهل بفضــل الأدوات الرقمية، مما يعزز القدرة على مواجهة الفساد الذي يتجاوز الحدود الوطنية[3].

تساهم التطبيقات والبوابات الإلكترونية الحكومية في تعزيز الشفافية من خلال توفير الوصول الســـهل للمعلومات المتعلقة بالمناقصـــات والعقود الحكومية، والميزانيات، والإنفاق العام، فهذه

[1]– جمال نصار ، دور الاعلام في كشف الفساد وفضح المستبدين، الموقع الإلكتروني: https// : turkpress.co، نشر في 25-03-2021، أطلع عليه في 16-05-2024، على الساعة 19:27.

[2]– حسين محمد مصلح محمد، دور الإعلام في مكافحة الفساد، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العاشر، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2017، ص 30.

[3]– نبيلة عبد الفتاح قشطي، دور الإعلام كجهاز رقابي في مكافحة الفساد، مجلة المحلل القانوني، المجلد 04، العدد 01، 2022، ص 108.

الأدوات الرقمية تمكن المواطنين من مراقبة الإنفاق الحكومي والإبلاغ عن أي مخالفات أو شبهات فساد[1]، مثال على ذلك هو تطبيق "OpenGov" الذي يستخدم في العديد من الدول لتتبع ومراقبة الأداء الحكومي[2].

رغم الفوائد الكبيرة للإعلام الرقمي في مكافحة الفساد، إلا أن هناك تحديات ومخاطر يجب الانتباه إليها، إذ يمكن للإعلام الرقمي أن يستخدم أيضاً لنشر المعلومات المضللة أو لتشويه سمعة الأفراد أو الجهات دون دليل قاطع هذا، وهنا يسلط الضوء على أهمية وجود قوانين وأنظمة تنظيمية تضمن استخدام الإعلام الرقمي بطرق مسؤولة وفعالة[3].

من خلال زيادة القدرة على جمع البيانات وتحليلها، يمكن للإعلام الرقمي أن يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، فتكنولوجيا البلوك تشاين (سلسلة الكتل الموزعة)، على سبيل المثال، تتيح إنشاء سجلات عامة وغير قابلة للتغيير يمكن استخدامها لضمان نزاهة العمليات الانتخابية والمعاملات المالية، هذه التقنيات تعزز الثقة في المؤسسات وتحسن من ممارسات الحوكمة[4].

وعليه، لا يمكن إنكار الدور الحيوي الذي يلعبه الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد السياسي في القطاعين العام والخاص، من خلال توفير منصات لفضح الفساد، وتمكين الصحافة الاستقصائية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، يساهم الإعلام الرقمي في بناء مجتمعات أكثر عدلاً ونزاهة، وعلى الرغم من التحديات التي تصاحب هذا التحول الرقمي، فإن الفوائد التي يقدمها في مجال مكافحة الفساد تجعل منه أداة لا غنى عنها في العالم المعاصر.

المطلب الثاني: دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد الاداري

يعتبر الإعلام الرقمي، ولا سيما الصحافة الإلكترونية، حاسمًا في مكافحة الفساد الإداري بفضل قدرته على نشر المعلومات بسرعة وشفافية، مما يسهم في فضح الممارسات الفاسدة

[1]– ربيع نصيرة، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسة، جامعة البويرة، المجلد 04، العدد 02، 2017، ص 977.

[2]– عدمان مريزق، الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، 2014، ص 139.

[3]– وائل رفعت خليل، اشكاليات الاعلام ومعطيات الواقع، دار غيداء للنشر، الاردن، 2015، ص 184.

[4]– عقاقبة عبد العزيز، سعيدة بلهادي، الحوكمة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد، نظام سلسلة الكتل الموزعة بلوك تشاين أنموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 03، 2021، ص 975.

ويزيد من وعي الجمهور، من خلال التحقيقات الاستقصائية والنشر الواسع عبر الإنترنت، ويعزز الإعلام الرقمي من المساءلة ويضغط على المؤسسات لتحسين ممارساتها، وهو ما سنعرج له .

ويعرف الفساد الإداري (الفساد الصغير) بأنه مجموع النشاطات التي تتم داخل الجهاز الإداري الحكومي، والتي تؤدي فعلا إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة، سواء كان ذلك بصفة متجددة أم مستمرة، وسواء كان بأسلوب فردي أم بأسلوب جماعي منتظم[1].

الفرع الأول: دور الصحافة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

تلعب الصحافة الإلكترونية دورًا محوريًا في مكافحة الفساد الإداري، مستفيدة من استقلالية وسائل الإعلام وقدرات الإنترنت الهائلة على كشف الفضائح الإدارية. تعزز هذه العوامل من فعالية الصحافة الإلكترونية في التصدي للفساد، مما يجعلها أداة قوية في هذا المجال.

أ- استقلالية وسائل الإعلام

تمثل استقلالية وسائل الإعلام ركيزة أساسية في قدرة الصحافة على مكافحة الفساد الإداري، فحين تكون وسائل الإعلام مستقلة، فإنها تستطيع التحقيق في قضايا الفساد دون خوف من الضغوط السياسية أو الاقتصادية، وهذا الاستقلال يمنح الصحفيين الحرية في تناول الموضوعات الحساسة وكشف الفساد دون رقابة أو تدخل من الجهات الحكومية أو أصحاب النفوذ[2].

في السياق الإلكتروني، توفر المنصات الرقمية للصحفيين مساحة واسعة من الحرية في النشر والتحقيق، إذ أن الإنترنت بمثابة ساحة مفتوحة حيث يمكن للصحفيين مشاركة المعلومات بحرية، مما يعزز من شفافية الإجراءات الإدارية ويضغط على المؤسسات لتبني معايير أعلى

[1]- دوداح رضوان، الفساد الإداري، مفهومه، مظاهره، وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 08، العدد 01، 2014، ص 158.

[2]- قواسمية سهام، بوكحيل حكيمة، دور الإعلام البديل الإلكتروني في مكافحة الفساد المالي والإداري، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 01، 2019، ص 138.

من النزاهة والمساءلة، وتتيح الصحافة الإلكترونية نشر تقارير استقصائية وأدلة مادية بمرونة وسرعة، مما يضع الفاسدين تحت مجهر الرأي العام بفعالية أكبر[1].

ب-شبكة الإنترنت كاشف فعال لفضائح الفساد الإداري

تعتبر شبكة الإنترنت أداة فعالة في كشف فضائح الفساد الإداري نظرًا لقدرتها على الوصول إلى جمهور واسع بسرعة فائقة عبر الإنترنت، ويمكن نشر المعلومات والوثائق التي تكشف عن الفساد بسرعة وبشكل واسع، مما يجعل من الصعب على الفاسدين إخفاء أفعالهم، كما تسهل منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الإلكترونية على الصحفيين نشر المعلومات وجعلها متاحة للجمهور العريض، ما يعزز من وعي المواطنين ويحفزهم على المطالبة بالشفافية والمساءلة[2].

فضلاً عن ذلك، توفر الإنترنت أدوات تقنية متقدمة للتحقيق في قضايا الفساد، بحيث تمكن الصحفيين من تحليل البيانات الضخمة، تتبع الأموال، والكشف عن العلاقات المشبوهة بين المسؤولين والشركات، فمواقع مثل ويكيليكس مثال بارز على كيفية استخدام الإنترنت لنشر وثائق حكومية سرية كشفت عن العديد من قضايا الفساد الإداري حول العالم بهذا، تصبح الإنترنت سلاحًا قويًا بيد الصحافة الاستقصائية، تتيح لها التعمق في التحقيقات والكشف عن الفساد بشكل دقيق وموثوق[3].

ج- دور الصحافة الإلكترونية والنشر الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري

تمثل الصحافة الإلكترونية والنشر الإلكتروني جزءًا لا يتجزأ من جهود مكافحة الفساد الإداري، وتتيح الصحافة الإلكترونية نشر المعلومات بسرعة وفعالية، مما يجعل من الصعب على الفاسدين التستر على أفعالهم، كما توفر المنصات الرقمية وسيلة لنشر التقارير

[1]- قواسمية سهام، بوكحيل حكيمة، المرجع نفسه، ص 139.

[2]- العامري منى، بولقصع إيمان، دور شبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد في الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الادارة المحلية، جامعة قسنطينة 03، 2019-2020، ص 49.

[3]- عبد الرحمان أحمد، دور الإنترنت في مكافحة الفساد الاداري في الوطن العربي ، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد 02، 2013، ص 11.

الاستقصائية والوثائق الداعمة بسرعة فائقة، مما يعزز من الشفافية ويساهم في بناء مجتمع أكثر وعيًا ومساءلة[1].

وتتمتع الصحافة الإلكترونية بقدرة فريدة على الوصول إلى جمهور عالمي، مما يزيد من الضغط على الحكومات والمؤسسات للإصلاح والتغيير، ويمكن للصحفيين الإلكترونيين التعاون مع نظرائهم حول العالم لتبادل المعلومات والخبرات، مما يعزز من تأثير تقاريرهم ويساهم في خلق جبهة موحدة ضد الفساد الإداري، بالإضافة إلى ذلك، تتيح التقنيات الرقمية للصحفيين استخدام الوسائط المتعددة مثل الفيديوهات والرسوم البيانية لجعل تقاريرهم أكثر جذبًا وفهمًا للجمهور، مما يعزز من تأثير هذه التقارير على الرأي العام[2].

الفرع الثاني: اسهامات الصحافة الاستقصائية الحديثة في الحد من الفساد الإداري

تعمل الصحافة الاستقصائية الحديثة جاهدة في الحد من الفساد الإداري، مستفيدة من الرقابة الإعلامية، حرية المعلومات، والتعاون الدولي في هذا المجال، وتعتبر الصحافة الاستقصائية أداة حيوية في كشف الفساد الإداري والإبلاغ عنه، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة والخاصة.

أ- رقابة الإعلام الاستقصائي الحديث على ظاهرة الفساد الإداري

تعتبر الرقابة التي يمارسها الإعلام الاستقصائي الحديث على ظاهرة الفساد الإداري من أبرز إسهاماته، يتمتع الصحفيون الاستقصائيون بالقدرة على التحقيق في الأنشطة المشبوهة واستخراج الأدلة التي تشير إلى ممارسات فساد، مثل الرشاوى والاختلاس وسوء استغلال السلطة، وبفضل تقنيات التحقيق المتقدمة والوصول إلى البيانات، يمكن للصحافة الاستقصائية

[1]- خلاف بومخيلة، فضيل دليو، دور الصحافة في محاربة الفساد: بحث في المعوقات وضمانات النجاح، مجلة المعيار، المجلد 23، العدد 47، 2019، ص 349-351.

[2]- مركز الجزيرة للدراسات، الصحافة الالكترونية في العالم العربي، سياقات النشأة وتحديات التطور، الموقع الالكتروني: https// : studies.aljazeera.net، نشر في 11-02-2019، أطلع عليه في 18-05-2024، على الساعة 14:18.

تسليط الضوء على الفساد الإداري المخفي، مما يجعل من الصعب على الفاسدين التهرب من العدالة[1].

وتستخدم الصحافة الاستقصائية أساليب متقدمة في جمع المعلومات وتحليلها، مثل تتبع الأموال عبر الأنظمة المالية العالمية وتحليل البيانات الضخمة للكشف عن الأنماط المشبوهة، كما تمكن هذه الأساليب من كشف الشبكات المعقدة للفساد وتحديد المسؤولين عنها[2]، وعلى سبيل المثال، كشفت تحقيقات استقصائية عالمية مثل "وثائق بنما" و"وثائق باندورا" عن شبكة واسعة من الفساد الإداري والمالي والتهرب الضريبي، مما أدى إلى محاسبة العديد من الشخصيات والشركات البارزة[3].

ب- حرية المعلومات والنفاذ إليها

إن حرية المعلومات والنفاذ إليها من أهم الأسباب في نجاح الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد الإداري، إذ يتيح الوصول إلى المعلومات للصحفيين الاستقصائيين القدرة على التحقيق بفعالية أكبر والكشف عن ممارسات الفساد، وتساهم قوانين حرية المعلومات في تعزيز الشفافية داخل المؤسسات الحكومية والخاصة، مما يسمح للصحفيين والجمهور بالاطلاع على الوثائق والمستندات التي قد تكشف عن الفساد[4].

وتعزز حرية المعلومات من قدرة الصحفيين على التحقق من صحة المعلومات وتوثيقها، مما يزيد من مصداقية تقاريرهم، بالإضافة إلى ذلك، تمكن الصحفيين من تقديم طلبات رسمية للحصول على المعلومات من الجهات الحكومية، مما يضع الضغط على هذه الجهات لتكون أكثر شفافية ومساءلة، على سبيل المثال، أتاح قانون حرية المعلومات في الولايات المتحدة

---

[1]- سعيد أبو معلا، تحقيقات استقصائية محلية وعالمية في قضايا الفساد، مركز تطوير الاعلام، جامعة بيرزنت، فلسطين، 2021، ص 144.

[2]- توبي مندل وآخرون، دراسة استقصائية عالمية حول خصوصية الإنترنت وحرية التعبير، منشورات اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2013، ص 33.

[3]- الحرة، بنما قلقة من نشر تحقيق استقصائي جديد حول الملاذات الضريبية، الموقع الالكتروني:
.alhurra.com : //https، نشر في 23-10-2021، أطلع عليه في 19-05-2024، على الساعة 16: 39

[4]- قواسمية سهام، بوكحيل حكيمة، المرجع نفسه، ص 148-149.

للصحفيين الوصول إلى وثائق حكومية مهمة، مما ساعد في الكشف عن العديد من فضائح الفساد الإداري على مر السنين[1].

ج- التعاون الدولي الإعلامي في مجال مكافحة الفساد

يلعب التعاون الدولي الإعلامي دورًا كبيرًا في مكافحة الفساد الإداري، ويتيح هذا التعاون للصحفيين الاستقصائيين تبادل المعلومات والخبرات، مما يعزز من فعالية التحقيقات ويزيد من تأثيرها، من خلال شبكات التعاون الدولي، ويمكن للصحفيين من مختلف البلدان التنسيق في تحقيقات عابرة للحدود، مما يساعد في كشف الفساد الذي يمتد عبر الدول[2].

أحد الأمثلة البارزة على هذا التعاون هو "الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين"، الذي يضم صحفيين من جميع أنحاء العالم يعملون معًا لكشف الفساد من خلال مشاريع مشتركة مثل "وثائق بنما"، أظهر هذا الاتحاد كيف يمكن للتعاون الدولي أن يؤدي إلى نتائج ملموسة في محاربة الفساد، ويكشف التعاون بين الصحفيين عن الأبعاد العالمية للفساد ويزيد من الضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية لاتخاذ إجراءات صارمة[3].

المطلب الثالث: دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد المالي

لا يختلف اثنان أن أصعب ما نواجهه اليوم، هو قضية الفساد المالي ، نتيجة السباق المحموم لتوكيد الفردية والأنانية وتحقيق الغنى غير المشروع، وشق عصا الطاعة على القيم والقوانين والأعراف السائدة، ولا نظن أن الفساد السائد في عالمنا يحتاج إلى دليل، فهو اليوم أوضح من أي وقت مضى، إذ أنه قد نخر جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء[4].

---

[1]- كمال عبد الوهاب، حق النفاذ الى المعلومة قاعدة أساسية في النظام الديمقراطي والحكم الرشيد، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 494.

[2]- اليونسكو، تقرير حول المهاجرين واللاجئين، دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة، سلسلة اليونسكو لتدريب الصحافة، 2022، ص 312.

[3]- ليلي عبد المجيد، حرية الإعلام المعاصر، الحقوق والمسؤوليات، دار العربي للنشر والتوزيع، 2020، ص 251-252.

[4]- سامية حمريش، الفساد المالي والإداري، أسبابه، مظاهره، وآليات الوقاية منه، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 05، 2018، ص 275.

ويعرف الفساد المالي بأنه كل أسلوب أو وسيلة غير شرعية تستخدم بهدف الربح أو الحصول على أموال عامة أو خاصة، عن طريق استغلال النفوذ والمنصب، أو التحايل على الشرع والقانون[1].

وقيل هو سوء استخدام الأدوار العامة أو الموارد لتحقيق فائدة خاصة[2].

يرتبط الفساد المالي في القطاع العام، عادة بإساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، يتمثل ذلك في منح عقود حكومية بطريقة غير شفافة، وتفضيل شركات معينة على حساب أخرى، وتلقي الرشاوى مقابل تسهيل العمليات الإدارية، هذه الممارسات تؤدي إلى تراجع جودة الخدمات العامة، وزيادة تكلفة المشاريع، وتأخر تنفيذها، بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الفساد على البيئة الاستثمارية، حيث يخشى المستثمرون من الدخول في سوق مشبوهة ويقلصون من حجم استثماراتهم، مما يحد من النمو الاقتصادي وفرص العمل[3].

ويتمثل أخطر صور الفساد المالي في القطاع العام في لجوء الإدارات والمؤسسات إلى استقدام خبرات أجنبية ذات تكلفة اقتصادية ومالية عالية، في وقت تكون فيه الخبرات الوطنية على أتم استعدادها وجاهزيتها بتكلفة مالية رمزية مقارنة بتلك التي تدفع بالعملة الصعبة [4].

أما في القطاع الخاص، فإن الفساد المالي يتجلى في أشكال مثل التهرب الضريبي، وتضخيم التكاليف، وتقديم رشاوى للحصول على عقود أو امتيازات، تتسبب هذه الممارسات في خلق بيئة غير تنافسية، حيث تتفوق الشركات التي تلجأ إلى الأساليب غير المشروعة على تلك التي تعمل بنزاهة، بالإضافة إلى ذلك، يساهم الفساد في تدهور العلاقات التجارية ويعوق الشفافية والمسائلة، مما يقلل من ثقة الشركاء التجاريين والمستثمرين[5].

---

[1]– سلامة بن سليم الرفاعي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط 01، 2015، ص 45.

[2]– ميخائيل جونسون، فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي، الدار الأكاديمية للعلوم، ط 01، 2009، ص23

[3]– سامية حمريش، المرجع السابق، ص 276.

[4]– ضيفي عبد الرزاق، الفساد المالي فيروس بلا حدود، مجلة العلم والإيمان، العدد 05، 2007، ص 36.

[5]– منصة مودل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة إبن خلدون–تيارت–، المحاضرة الثانية مقياس قانون مكافحة الفساد، ص06.

في مواجهة هذه التحديات، يبرز الإعلام الرقمي كأداة قوية تضاف إلى أسلحة مكافحة الفساد المالي، فهو يساهم في الدعوة إلى الأمانة العامة والنزاهة والشفافية، والتمسك بالمبادئ والقيم، والإسهام في البناء والتنمية، كما يمثل وسيلة فعالة لنشر الوعي وتوفير المعلومات للجمهور حول قضايا الفساد وآليات مكافحته، إذ يمكن للصحفيين الاستقصائيين ومنظمات المجتمع المدني استخدام منصات التواصل الاجتماعي والمدونات والمواقع الإلكترونية لكشف الفساد وتسليط الضوء على الممارسات غير المشروعة[1].

تتيح الشفافية التي يوفرها الإعلام الرقمي للمواطنين إمكانية الوصول إلى المعلومات ومتابعة الأحداث بشكل مباشر، مما يزيد من قدرتهم على محاسبة المسؤولين والشركات، على سبيل المثال، يمكن لمنصات مثل "فيسبوك" و"تويتر" أن تكون منصات لنشر قصص الفساد المالي وتبادل المعلومات بين المواطنين، مما يخلق ضغطًا شعبيًا على الجهات المسؤولة لاتخاذ إجراءات جدية[2].

علاوة على ذلك، يمكن للإعلام الرقمي تعزيز جهود الشفافية الحكومية من خلال توفير منصات لتلقي الشكاوى والبلاغات عن الفساد، وهو ما تحقق على أمر الواقع في الجزائر من خلال إطلاق موقع الالكتروني للديوان المركزي لقمع الفساد، وذلك الاتصال بالرقم 1022، مما يسهل عملية الإبلاغ والتحقيق في القضايا[3].

كما يبرز دور الاعلام الرقمي في نشر الوعي الوقائي والأخلاقي بين أفراد المجتمع بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد، وتنظيم حملات توعوية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد المالي ونشر الدراسات المتخصصة بهذه الظاهرة، ومتابعة الندوات والمؤتمرات التي تختص بهذا الموضوع ونشر التقارير عنها[4].

---

[1]– سلامة بن سليم الرفاعي، المرجع السابق، ص 268.

[2]– القس مجدي جرجس، الامانة ثورة على الفساد، منصة كنوز للنشر الالكتروني، 2011، ص 11.

[3]– الديوان المركزي لقمع الفساد، كلمة السيد المدير العام، الموقع الالكتروني: https// : ocrc.gov.dz، أطلع عليه في 18-05-2024، على الساعة 14:06.

[4]– فرهاد حسن عبد اللطيف، الإعلام الحكومي والرسمي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016، ص 120.

خاتمة

خـاتمـة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تم التوصل إليها جملة من النتائج ابرزت أهمية دور الإعلام الرقمي في إرساء مبدأ الشفافية في ظل قانون الإعلام الجديد، وهو ما يجعل ممارسة الأنشطة الإعلامية بالاعتماد على الوسائل التكنولوجية والرقمية يلعب دوراً حقيقيا في إرساء مبدأ الشفافية في المجتمعات الحديثة عامة والجزائر خاصة بشكل يساهم في نشر المعلومات بسرعة ودقة، ويعزز الوعي العام والحد من مختلف مظاهر الفساد وتعزيز المساءلة.

كما أن ممارسة الاعلام الرقمي عبر مختلف المنصات والوسائط الرقمية أمام الهيئات والأفراد وتمكينهم التعبير عن آرائهم بحرية ومناقشة القضايا العامة بشكل يعزز الحوار المجتمعي والشفافية في التسيير العمومي، مع ضرورة مراعاة الموازنة بين ممارسة الأنشطة الاعلامية وممارسة حريات الرأي والتعبير والصحافة، وحق الحصول على المعلومات، وبين الالتزام بالقانون وحماية الخصوصية والأمن الرقمي والسبيراني، وهو ما يبرز أهمية تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للأنشطة الاعلامية لكفالة ممارسة الإعلام الرقمي من مختلف الفاعلين(دولة، هيئات عامة، أفراد)، والمساهمة في حماية أمن الدولة ومقوماتها وسياساتها من المعلومات المضللة والأخبار الزائفة وتعزيز الشفافية في التسيير العمومي وبناء مجتمع متكامل المقومات وسيادة حكم القانون وكفالة ممارسة الحقوق والحريات العامة.

ويمكن إجمال **نتائج البحث** فيما يلي:

أن المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا واضحا للإعلام الرقمي سوى الاشارة إلى نطاقه، والأسس العامة له، والممارسين له، والتنظيم القانوني له.

أن الملاحظ على الإعلام الرقمي في الجزائر نما بشكل متسارع رغم غياب تنظيم قانوني خاص مثلما جاء في قانون الاعلام الحالي الا ما جاء على سبيل التنظيم في بعض المجالات الأخرى بسبب زيادة الاعتماد على خدمات الإنترنت الجيل الثالث والجيل الرابع.

خـاتمـة

أن المرحلة العصـيبة التي شـهدتها الجزائر خلال فترة التسـعينات وبروز تدابير حالة الطوارئ أثرت بشكل كبير على ممارسة الحريات العامة وحصر ممارسة الاعلام في يد الجهات الرسمية دون غيرها .

أن المشرع الجزائري أقر شروط وضوابط جديدة لممارسة الأنشطة الإعلامية الرقمية، سواء من قبل الدولة أو الهيئات العامة أو الأفراد أو المرخص لهم ممارسة حق الاعلام الرقمي.

أن الإعلام الرقمي أصـــبح جزء لا يتجزأ من حياة المجتمعات وكمظهر لتقدم الدول وتعزيز قواعد الشفافية ورقمنة القطاعات والأنشطة التي تمارسها، بل الأكثر من ذلك أصبح لاستخدام الوســـائل الرقمية والتكنولوجية الحديثة نظاما جديدا للتســـيير العمومي وبديل لنظم التســـيير التقليدية، بشكل يساهم بصورة كبيرة على الأداء الوظيفي والمؤسساتي والخدماتي وتطوير دور الدولة ومرافقها لتحقيق أغراض التنمية المستدامة، ويبرز العلاقة الوثيقة بين القانون والاقتصاد، والرقمنة، والتنمية، والاعلام الرقمي كمرافق حقيقي وفعال لمختلف عمليات تنفيذ السياسة العامة للتنمية المستدامة.

يساهم الإعلام الرقمي في تعزيز الشفافية والمساءلة والمحاسبة بتسليط الضوء على قضايا الفساد بمختلف صوره.

يلعب الإعلام الرقمي دورا مهما بمختلف وســـائله في نشـــر المعلومات والبيانات والتقارير والقيام بالتحقيقات الميدانية والتســجيلات الموثقة المرتبطة بالتســيير العمومية، وحجم المشــاريع والانجازات وعرض للامكانيات التي تتوافر عليها الدولة، والسياسات التنموية التي تسعى الدولى إلى تجســيدها أو تم تجســيدها في الواقع العملي، وزيادة الوعي العام لدى كل مختلف أطياف المجتمع أو من يقوم بممارسة العمل الاعلامي عبر مختلف الوسائط الرقمية.

تم التوصـــل إلى أهمية الدور الذي يلعبه الاعلام الرقمي في التنوير والمتابعة والاشـــراف وعرض، وتوجيه الرأي العام، زيادة الوعي المجتمعي، والمرافقة الميدانية والمهنية لتنفيذ الدولة لسياساتها العامة لاسيما ما تعلق بمشاريعها أو انجازاتها التنموية بما يعزز العلاقة بين الادارة

والمواطن وارســاء لقواعد الشـفافية والمســاءلة والتشــاركية كمقومات للحكم الراشــد، ومن أبرز مظاهر التكامل والدور التوجيهي للإعلام الرقمي في مجال تعزيز الشفافية في مجال الاستثمار المســتدام بروز دوره كمرافق لتمكين الهيئات والأفراد من معرفة توجهات الدولة وســياســتها التنموية العامة مثلما هو الأمر بالنســبة المنصــة الرقمية للمســتثمر، والتزام الوكالة الوطنية الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI برقمنة كل الأنشطة التي تقوم بها الوكالة مع النشر الواسع عبر مختلف الوسائط الرسمية أو المرخص لها ذلك.

إلى جانب لعب الاعلام دورا هاما في توصــيل المعلومة للهيئات أو المواطنين لاســيما ما تعلق بتنوير الافراد بالتشــريعات النافذة من ذلك مثلا الاهتمام الاعلامي الواســع بقضــايا الاستثمار والتنمية المستدامة والمجتمع، وهو ما يضفي على دور الاعلام الرقمي الأهمية البالغة في ارساء مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة لاسيما في زمن العصرنة والتحول الرقمي كنظام جديد للتسيير العمومي.

وقد أثمرت الدراسة مجموعة من التوصيات التالية:

نوصي بضرورة تفعيل أو سن تشريعات تعمل على تعزيز آليات ممارسة الحق في الاعلام الرقمي لاســيما ما تعلق بحق الحصــول على المعلومات بتوفير قاعدة بيانات مفتوحة ومتاحة محمية شاملة في الحدود التي يسمح بها القانون.

الإقرار بإلزامية الإفصــاح عن مختلف عمليات التســيير العمومي والمالي والتنموي للدولة وأجهزتها العامة، تمتد كذلك إلى شــركات القطاع الخاص المختلفة، والنشــر الواســع للتقارير المختلفة عبر وسائط رسمية محمية

نوصــي بتعزيز التعاون والتكامل الحكومي والإعلامي والمجتمعي في إطار قانوني لتعزيز الشــفافية في تنفيذ الســياســة العامة للدولة لتحقيق أغراض التنمية المســتدامة، ومن جهة ثانية تطوير منصات التبليغ عن مختلف مظاهر الفساد بشكل سري وآمن، باعتبار أنه تم التخلي عن الرسائل المجهولة كوسيلة للتبليغ عن الفساد.

الحرص على زيادة الوعي والتعليم الرقمي للهيئات والمجتمع من خلال تنظيم حملات توعوية شـاملة عبر مختلف الوسـائط الرقمية، وتشـجيع المبادرات التي من شـانها تعزيز دور الاعلام الرقمي في ارسـاء الشـفافية لتحقيق أغراض التنمية المسـتدامة، وتشـجيع الابتكار في تقنيات المعلومات من خلال تطوير تطبيقات وتقنيات جديدة، تساعد في جمع وتحليل البيانات ونشرها بشفافية ومفهوم للجمهور.

تعزيز دور الجامعة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الاعلامية في المشـاركة الفاعلة في تحليل ودعم السياسات العامة التنموية أو تقديم حلول أو تعبئة المجتمع للوقوف ككتلة واحدة لتنفيذ السياسة العامة للتنمية المستدامة.

تفعيل الآليات القانونية لتطوير الصحافة الاستقصائية الرقمية بدعم وتطوير منصات الإعلام الرقمي التي ترتكز على التحقيقات الاسـتقصـائية لكشـف الفسـاد والممارسـات غير القانونية، والمساهمة الفاعلة في دعم التنمية في المجتمع.

وضـع آليات قانونية حمائية للمبلغين عن الفسـاد من مختلف الضـغوطات التي قد تمارس عليهم من قبل المعنيين، مع الحرص على ضـبط الأنشـطة الاعلامية عبر مختلف الوسـائط الرقمية، من خلال إنشـاء هيئات مسـتقلة رقابية على ممارسـة الإعلام الرقمي والالتزام بالقانون وأخلاقيات المهنة، ونشر المعلومات وحدود ممارسة الحريات العامة عبر الوسائط الرقمية.

تشـجيع وضـبط المشـاركة المجتمعية عبر الوسـائط أو منصـات رقمية تفاعلية من شـأنها المسـاهمة في تعزيز التشـاركية بين مختلف أطياف المجتمع في إطار قانوني واضـح، يشـجع على النقاش البناء والمشاركة الايجابية في التسيير العمومي ومرافقة قضايا التنمية في الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- النصوص القانونية والتنظيمية:

أ- الدساتير:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1989 المؤرخ في 23-02-1989، ج ر ج ج، العدد 08، الصادرة في 23-02-1989.

2. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2016، الصادر بالقانون رقم 16-01، المؤرخ في 06-03-2016، المتضمن التعديل الدستوري. ج. ر ج ج، العدد 14 المؤرخة في 07-03-2016.

3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30-09-2020، المتضمن التعديل الدستوري، ج ر ج ج العدد 82 المؤرخة في 30-09-2020.

ب- القوانين:

1. القانون رقم 82-01 المؤرخ في 06-02-1982 المتعلق بالإعلام، ج ر ج ج، العدد 06، الصادرة في 1982.

2. القانون رقم 90-07 المؤرخ في 03-04-1990 المتعلق بالإعلام، ج ر ج ج، العدد 14، الصادرة في 23-02-1990.

3. المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 09-02-1992 المتضمن حالة الطوارئ في الجزائر، العدد 10، الصادرة في 09-02-1992.

4. القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12-01-2012 المتعلق بالإعلام، ج ر ج ج، العدد 02، الصادرة في 15-01-2012.

5. المرسوم التنفيذي رقم 20-332، المؤرخ في 22-11-2020، المتضمن تحديد كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت ونشر الرد او التصحيح عبر الموقع الالكتروني، ج ر ج ج، العدد 70، الصادرة في 25-11-2020.

6. القانون العضوي رقم 23-14 المؤرخ في 27 غشت 2023، المتعلق بالإعلام، ج ر ج ج، العدد 56، الصادرة في 29 غشت 2023.

ثانيا- المؤلفات:

أ- باللغة العربية:

1. أحمد حسن السمان، الصحافة والتنمية المستدامة، دراسة مستقبلية، المكتبة الأكاديمية للنشر، 2011.

2. توبي مندل وآخرون، دراسة استقصائية عالمية حول خصوصية الإنترنت وحرية التعبير، منشورات اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2013.

3. حشمت توفيق عزيز عياد، الاعلام وقضايا التنمية، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2016.

4. حيدر شلال متعب الكريطي، وسائل الإعلام وبناء المجتمع الديمقراطي، دراسة في دور التلفزيون، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

5. رجاء الغمراوي، الاعلام الجديد وصناعة الوعي، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2019.

6. رفعت عارف الضبع، الإعلام الجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب للنشر، مصر، ط 01، 2019.

7. سامية ابو ناصر، الإعلام والتنمية المستدامة، المكتبة العصرية للنشر، 2019.

8. سعد الحريري، الإعلام والتنمية المستدامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2019.

9. سعيد أبو معلا، تحقيقات استقصائية محلية وعالمية في قضايا الفساد، مركز تطوير الاعلام، جامعة بيرزنت، فلسطين، 2021.

10. سـلامة بن سـليم الرفاعي، الهيئة الوطنية لمكافحة الفسـاد ودورها في محاربة الفساد المالي، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ط 01، 2015.

11. شـاهيناز طلعت، وسـائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، دراسـات نظرية مقارنة وميدانية في المجتمع الريفي، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، 2017.

12. الشفيع عمر حسنين، الصحافة الإلكترونية، المفهوم والخصائص والانعكاسات، مركز الإمارات للإصدارات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2017.

13. عاطف عودة الرفوع، الاعلام ولتنمية الوطنية في الأردن، دار مجدلاوي للنشـر والتوزيع، الأردن، 2000.

14. عباس مصـطفى صـادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسـائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2011.

15. عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام والتنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2012.

16. عبد العزيز الشريف، الإعلام الإلكتروني، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2014.

17. علي حجازي ابراهيم، التكامل بين الاعلام التقليدي والجديد، دار المعتز للنشـر والتوزيع، ط 01، 2017.

18. فتحي حسـين عامر، الذكاء الاصـطناعي والإعلام الجديد، دار العربي للنشـر والتوزيع، 2021.

19. فتحية ياسـر الصـادق المحمود، الإعلام الإلكتروني ودوره في العملية التعليمية ونشر البحث العلمي، قسم الدراسات الإعلامية، جامعة الخرطوم، السودان، 2022.

20. فرهاد حسـن عبد اللطيف، الإعلام الحكومي والرسـمي، دار الجنادرية للنشـر والتوزيع، 2016.

21. القس مجدي جرجس، الامانة ثورة على الفساد، منصة كنوز للنشر الالكتروني، 2011.

22. ليلي عبد المجيد، حرية الإعلام المعاصر، الحقوق والمسؤوليات، دار العربي للنشر والتوزيع، 2020.

23. متولى علي متولى، وسائل الإعلام والتنمية المجتمعية، دراسة مقارنة، دار الكتاب الحديث للنشر، 2010.

24. محمود عزت، الإعلام الرقمي الجديد، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2015.

25. مروى عصام صلاح، الإعلام الإلكتروني، الأسس وآفاق المستقبل، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط 01، 2015.

26. مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، انعكاساته وآليات مكافحته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019.

27. ميخائيل جونسون، فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي، الدار الأكاديمية للعلوم، ط 01، 2009.

28. نهى عاطف، الإعلام الشعبي بين إعلام الدولة ودولة الإعلام، دار العربي للنشر والتوزيع، 2016.

29. وائل رفعت خليل، اشكاليات الاعلام ومعطيات الواقع، دار غيداء للنشر، الاردن، 2015.

30. يعقوب البرغوثي، النظام الإعلامي الجديد، دار رؤى للنشر والتوزيع، ط01، 2004.

31. اليونسكو، تقرير حول المهاجرين واللاجئين، دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة، سلسلة اليونسكو لتدريب الصحافة، 2022.

ب- باللغة الانجليزية:

Manyozo, Linje (2012) Media, Communication, and Development: Three Approaches.

ثالثا- الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ-مذكرات الماستر

1. أسماء بغو، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ترقية الاستثمار المحلي والاجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015.

2. أميرة قسوم، سامية حمادي، العمل الاعلامي بين الهواية والاحترافية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020-2021.

3. ساطور جهيدة وآخرون، التنظيم القانوني للإعلام الإلكتروني في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسة المهنية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020-2021.

4. شاوي آية، بونفلة سماح، النظام القانوني للصحافة الإلكترونية، مذكره لنيل شهاده الماستر في القانون، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2020-2021.

5. العامري منى، بولقصع إيمان، دور شبكات التواصل الاجتماعي في مكافحة الفساد في الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص الادارة المحلية، جامعة قسنطينة 03، 2019-2020.

رابعا- المقالات:

1. إلهام بوثلجي، الإعلام الإلكتروني في الجزائر، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 07، العدد 02، 2021.

2. جميلة قادم، الضوابط القانونية والأخلاقية والمهنية للأداء الإعلامي في الجزائر، مجلة الاتصال والصحافة، المجلد 06، العدد 01، 2019.

3. خلاف بومخيلة، فضيل دليو، دور الصحافة في محاربة الفساد: بحث في المعوقات وضمانات النجاح، مجلة المعيار، المجلد 23، العدد 47، 2019.

4. دوداح رضوان، الفساد الإداري، مفهومه، مظاهره، وسبل معالجته، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 08، العدد 01، 2014.

5. ربيع نصيرة، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسة، جامعة البويرة، المجلد 04، العدد 02، 2017.

6. رنيم زياد أحمد جوابرة، دور الإعلام الرقمي في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، معهد الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، الأردن، المجلد 16، العدد 2، الجزء 02.

7. سامية حمريش، الفساد المالي والإداري، أسبابه، مظاهره، وآليات الوقاية منه، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 05، 2018.

8. سحر عبد المنعم الخولي، ور مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي القانوني للجمهور، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، العدد العشرون يولية، ديسمبر 2020.

9. عبد الرحمان أحمد، دور الإنترنت في مكافحة الفساد الاداري في الوطن العربي ، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد 02، 2013.

10. عدمان مريزق، الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، 2014.

11. عقاقبة عبد العزيز، سعيدة بلهادي، الحوكمة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد، نظام سلسلة الكتل الموزعة بلوك تشاين أنموذجا، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 03، 2021.

12. قبايلي عبد النور، دغموم هشام، دور التقنيات الفضائية وتقنيات الاعلام والاتصال الحديثة في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 15،العدد 01، 2020.

13. قواسمية سهام، بوكحيل حكيمة، دور الإعلام البديل الإلكتروني في مكافحة الفساد المالي والإداري، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد 01، 2019.

14. كمال عبد الوهاب، حق النفاذ الى المعلومة قاعدة أساسية في النظام الديمقراطي والحكم الرشيد، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 02، 2021.

15. مزاري نصر الدين، الوضعية القانونية للإعلام الإلكتروني في الجزائر في ظل التشريع الإعلامي الجديد، دراسة مسحية تحليلية لمختلف النصوص والقوانين المتعلقة بالممارسة الإعلامية خلال الفترة الممتدة من 2011-2016، مجلة الآفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد 09، 2017.

16. منصور حسام، الإعلام الرقمي، مفهومه، وسائله، نظرياته، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، المجلد 03، العدد 02، 2022.

17. نبيلة عبد الفتاح قشطي، دور الإعلام كجهاز رقابي في مكافحة الفساد، مجلة المحلل القانوني، المجلد 04، العدد 01، 2022.

خامسا- المحاضرات والبحوث

1. حسين محمد مصلح محمد، دور الإعلام في مكافحة الفساد، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي العاشر، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2017.

2. قينان عبد الله الغامدي، التوافق والتنافر بين الإعلام التقليدي والإعلام الإلكتروني، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة الإعلام والأمن الإلكتروني، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، 2012.

3. معلم بار، محاضرات في مقياس مدخا إلى تاريخ وسائل الإعلام والاتصال، ملقاة على طلبة السنة اولى علوم إنسانية، جامعة العربي التبسي، 2020.

4. منصة مودل، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة إبن خلدون–تيارت–، المحاضرة الثانية مقياس قانون مكافحة الفساد.

سادسا– المواقع الإلكترونية:

الموقع الإلكتروني: www.annajah.nethttps//:

الموقع الإلكتروني: https//: elkhabar.com

الموقع الإلكتروني: https//: asharqbusiness.com

الموقع الإلكتروني: https//: hekma.org

الموقع الإلكتروني: https//: studies.aljazeera.net

الموقع الإلكتروني: https://www.law.cornell.edu

الموقع الإلكتروني: https// : interieur.gov.dz

الموقع الإلكتروني: https// : alemelhadaf.dz

الموقع الإلكتروني: https//: studies.aljazeera.net

الموقع الإلكتروني: https// : ocrc.gov.dz

الموقع الإلكتروني: https// : alhurra.com

الموقع الإلكتروني: https// : turkpress.co

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر.

الاهداء.

قائمة المختصرات.

مقدمة.....أ،ب،ج،د،هـ.

الفصل الأول: الأسس العامة للإعلام الرقمي في التشريع الجزائري.....02

المبحث الأول: مفهوم الإعلام الرقمي.....03

المطلب الأول تعريف الإعلام الرقمي.....03

المطلب الثاني: نشأة الإعلام الرقمي.....06

المطلب الثالث أهمية الإعلام الرقمي.....10

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للإعلام الرقمي..... 15

المطلب الأول: التطور التشريعي للإعلام الرقمي.....15

المطلب الثاني ضوابط وشروط ممارسة النشاط الإعلامي الرقمي.....18

الفصل الثاني: الإعلام الرقمي ودوره في إرساء مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة.....26

المبحث الأول: دور الإعلام الرقمي في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة.....27

المطلب الأول: دور الإعلام الرقمي في تعزيز مبدأ الشفافية لتحقيق أغراض التنمية...28

المطلب الثاني: دور الإعلام الرقمي في مرافقة السياسة العامة للتنمية المستدامة.....31

المطلب الثالث: دور الإعلام الرقمي في التحسيس بالتشريعات النافذة.....36

المبحث الثاني: دور الاعلام الرقمي في الحد من صور الفساد.....40

المطلب الأول: دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد السياسي.....40

المطلب الثاني: دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد الاداري.....43

المطلب الثالث: دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد المالي.....49

خاتمة.....53
قائمة المصادر والمراجع.....56
فهرس المحتويات.....66
ملخص الدراسة.....69
.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

يقتصـر موضـوع هذه المذكرة حول دور الإعلام الرقمي في ارسـاء مبدأ الشـفافية في ظل قانون الإعلام، من خلال تبيان الأسس العامة للإعلام الرقمي في التشريع الجزائري، إضـافة إلى دور الإعلام الرقمي في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة وتحقيق الشفافية، وبروز الإعلام الرقمي في مرافقة السـياسـة العامة والتحسـيس بالتشـريعات النافذة، كما تتناول الدراسـة دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد في كل من القطاع العام والخاص

الكلمات المفتاحية:

الإعلام الرقمي، دور الإعلام الرقمي في تعزيز مبـادئ التنميـة المسـتدامـة وتحقيق الشفافية، أهمية الإعلام الرقمي في مرافقة السياسة العامة والتحسيس بالتشريعات النافذة، دور الإعلام الرقمي في مكافحة الفساد.

Abstract

The subject of this memorandum is limited to the role of digital media in establishing the principle of transparency under the media law, by clarifying the general foundations of digital media in Algerian legislation, in addition to the role of digital media in promoting the principles of sustainable development and achieving transparency, and the emergence of digital media in accompanying public policy and raising awareness of legislation. The study also addresses the role of digital media in combating corruption in both the public and private sectors.

key words:

Digital media, the role of digital media in promoting the principles of sustainable development and achieving transparency, the importance of digital media in accompanying public policy and raising awareness of applicable legislation, the role of digital media in combating corruption.